



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

الرقم التسلسلي: 2022 /2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية مؤسسة

المذكرة موسومة ب:

أثر توزيع الأرباح على القرار الإستثماري في ظل جودة التقارير المالية

دراسة حالة : المؤسسة الاقتصادية الوطنية للدهن -وحدة سوق أهراس

إشراف الأستاذ (ة):

-الأستاذ عبد العزيز قتال

من إعداد:

- دريد إيمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عطية عز الدين	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
عبد العزيز قتال	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
عزايية سارة	أستاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

الشكر

الحمد لله حمدا يليق بعظمة جلاله و له الشكر يكافي نعمه و يوافي نعمه و يوافي مزيده، أفضل الصلاة و السلام أشرف المرسلين و صلى الله عليه و سلم سيد الأولين و إمام المتقين سيدنا محمد

أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور **عبد العزيز قتال** على قبوله الإشراف على مذكرتي الذي كرس جهده ووقته و نصاحه القيمة على إتمام هذا العمل

إلى أساتذة جامعة مساعدية محمد الشريف أخص بالذكر الأستاذ **بوعجيلة الطاهر** الذي رافقني في مشواري الجامعي، إلى الدكتورة و **الأخت فقير صبرينة** التي لم تبخلني بنصائحها الهادفة

إلى الدكتور **لعلاية مالك** ، و الدكتور **أيمن فريد**

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة الموقرين في لجنة المناقشة و التي سأنال شرف مناقشتهم

هذا فضلكم مني فائق الاحترام و العرفان على مجمل إرشاداتكم و توجيهاتكم التي حتما ستنير دربي

إيمان

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

رباه و إن أصبت فزدي بالصواب تواضعا و إن أخطأت فاجعلني من خير الخاطئين

لو سألك القلب عن الأحبة بعد الله تعالى و رسوله الكريم لا يعرف إلا هؤلاء من حملتني وهنا على وهن أمي التي وهبتني من قلبها حبا و حنانا أهديتها ثمار الكفاح و التعب

إلى الذي لا بديل له عن الأحبة منبع الكرامة و مصدر قوتي و معلمي الأول أبي أدامه الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى من أجدهم معي الفرح و النجاح إخوتي أميرة و عبد الرؤوف أنار الله درجتهما و وفق خطاهم

إلى ابنة خالتي نسرين جعل الله أيامها فرحا و سعادة

إلى نورهان أسعدها الله في حياتها

إلى صغيرتي و محبوبة القلب إلينا جعلها الله من الذرية الصالحة

إلى رفيقات الدرب صاحبات القلب الحنون اللاتي يسعهن القلب و لا يسعهم القلم أميرة، أحلام

أهدي هذا العمل المتواضع

إيمان

الصفحة	المحتويات
I	الشكر
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
V	قائمة الأشكال
VI	الملخص
أ ب ج	المقدمة العامة
38-6	الفصل الأول: أدبيات نظرية حول توزيع الأرباح القرار الاستثماري و جودة التقارير المالية
6	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول توزيع الأرباح
7	المطلب الأول: الإطار النظري لتوزيع الأرباح
8	أولاً: مفهوم توزيع الأرباح وأشكالها
11	ثانياً: إجراءات ومحددات توزيع الأرباح
13	المطلب الثاني: القرار الاستثماري
16	أولاً: مفهوم القرار الاستثماري
20	ثانياً: المقومات الأساسية للقرار الاستثماري
22	ثالثاً: الظروف المؤثر في القرار الاستثماري
25	المطلب الثالث: جودة التقارير المالية
25	أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية وأهدافها
26	ثانياً: معايير جودة التقارير المالية
27	ثالثاً: مؤشر قياس جودة التقارير المالية
29	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
29	المطلب الأول: دراسات باللغة العربية
32	المطلب الثاني دراسات باللغة الأجنبية
34	المطلب الثالث: أوجه التشابه و الاختلاف
38	خلاصة
68-40	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمؤسسة الاقتصادية
40	تمهيد
41	المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسة الاقتصادية

41	المطلب الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للدهن وحدة- سوق أهراس-
43	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية
44	أولاً: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
45	ثانياً: مهمة دوائر و مصالح الإنتاج
49	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة
49	المطلب الأول: عرض أدوات الدراسة
49	أولاً: مجتمع و عينة الدراسة
50	ثانياً: أدوات الدراسة
51	ثالثاً: صدق و ثبات الاستبيان
52	المطلب الثاني: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة
52	أولاً: خصائص أفراد العينة
56	ثانياً: تحليل فقرات الاستبيان
59	المطلب الثالث: دراسة الارتباط واختبار تحليل التباين الأحادي (Anova) بين محاور الدراسة
59	أولاً: دراسة الارتباط بين محوري الدراسة
60	ثانياً: اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova)
64	الخلاصة
66	الخاتمة
69	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	المفاهيم الأساسية للربح الاقتصادي و الربح المحاسبي	01
10	أثر تجزئة السهم على القوائم المالية	02
49	الإحصائيات الخاصة باستثمارات الاستبيان	03
50	مقياس ليكارت الخماسي	04
51	المجالات المعيارية لقيمة المتوسط الحسابي	05
52	اختبار ألفا كرونباخ	06
53	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	07
54	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	08
55	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	09
56	توزيع أفراد العينة حسب المصالح المتواجدة بالمؤسسة	10
57	تحليل عبارات المحور الأول	11
58	تحليل عبارات المحور الثاني	12
59	تحليل عبارات المحور الثالث	13
60	معامل الارتباط بيرسون بين توزيع الأرباح (R1) و القرار الاستثماري و علاقة التأثير بينهما (R2)	14
61	اختبار تأثير الأفراد حسب المؤهل العلمي على إجابات محاور الدراسة	15
61	اختبار تأثير الوظيفة على إجابات محاور الدراسة	16
62	اختبار تأثير الخبرة على إجابات محاور الدراسة	17
63	اختبار تأثير المصالح على إجابات محاور الدراسة	18

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الجدول
11	إجراءات توزيع الأرباح	01
13	التوزيعات التمويل الذاتي	02
24	مواقف القرار المختلفة و أنواع الاحتمالات التي توجد خلالها	03
43	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لإنتاج للدهن وحدة- سوق أهراس-	04
53	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	05
54	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	06
55	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	07
56	توزيع أفراد العينة حسب المصالح المتواجدة بالمؤسسة	08
59	سلم معامل الارتباط بيرسون	09

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية ذلك لأن قرار توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية في المؤسسات حيث تعتبر هذه الأخيرة مصدر تمويل الاستثمار، و من أجل معرفة هذه العلاقة تم إجراء الدراسة في "المؤسسة الوطنية للدهن"، حيث شملت عينة الدراسة 43 موظف في المؤسسة محل الدراسة موزعين على مصالح مختلفة، خلال فترة زمنية محدد بسنة واحدة 2022 لتحقيق أهداف الدراسة تم قياسها إحصائياً بواسطة برنامج spss و برنامج excel.

و قد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لتوزيعات الأرباح على القرار الاستثماري، كما تبين أيضاً أن متخذ القرار الاستثماري يحتاج إلى الرجوع إلى أرباح و خسائر المنشأة.

كلمات المفتاحية: الأرباح، توزيعات الأرباح، قرارات الاستثمار

Abstract :

This study aims to know the extent of the impact of the distribution of profits on investment villages in light of the quality of financial reports in the economic institution, because the decision to distribute profits in one of the most important financial decisions in the institution, where the latter is considered the source of investment financing, and in order to know this relationship, the study was conducted in the national institution for fat, where the study sample included 43 the institution under study distributed on different cases during a time period defined by one year 2022, and to achieve the objectives of the study, it as measured statistically by the spss and the excel program.

The results of the study concluded that there is a positive impact of dividends on the investment decision, and it was also found that the investment taker needs to refer to the company's profit and losses.

Key words Profits ,dividend policy,investment.

المقدمة

المقدمة

تشكل المؤسسات ركيزة أساسية وتقوم بدور هام وحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتنميته لذا فانه لا بد من توافر الجهود البحثية وتقديم الدراسات العليا والميدانية التي تساهم في نمو هذه الدراسات دليلا علميا وعمليا تقني به مجالس الإدارة ومتخذي القرارات لانجاز المهام وتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية.

هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على المؤسسات ومن بينها المحيط الداخلي والخارجي الذي تنشط فيه،ومن بين هذه المتغيرات ما يصعب التحكم فيها كتنطور الإدارة المالية بفعل الظروف المالية التي تواجه العديد من المؤسسات ومن ثم السوق وتغيرات سريعة في بيئتها،وهناك من المتغيرات ما يمكن السيطرة عليها والتعامل معها بعقلانية ونظرا لهذه المتغيرات يتطلب منها البحث عن مصادر لتمويل احتياجاتها تسمح لها بالبقاء إذ تشرف هذه الإدارة على العديد من القرارات الإستراتيجية ذات العلاقة المباشرة بالهدف الذي تسعى المؤسسة إليه.

تواجه المؤسسات العديد من القرارات الإستراتيجية التي تحدد مركزها المالي بما يتوافق و الأهداف المرجوة من مختلف العناصر الفاعلة فيها من عمال، مسيرين و ملاك... الخ. و من أهم هذه القرارات قرار توزيع الأرباح الذي يعتبر من أكثر القرارات التي تمس مستثمري المؤسسة، فالمستثمر بطبيعته يفضل الحصول على الأرباح، بالإضافة إلى قرار الاستثمار الذي بدوره ذو أهمية بالغة تفضله الإدارة لتوسيع نشاطها وزيادة استثماراتها.

1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق، و الإلمام أكثر بالموضوع يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ❖ ما مدى تأثير قرار توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية؟
- و تندرج تحت الإشكالية العديد من التساؤلات التالية:
- ☞ ما هي توزيعات الأرباح وما محددات تطبيقها؟
- ☞ ما مفهوم القرارات الاستثمارية و العوامل المؤثرة فيها؟
- ☞ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الأرباح و القرار الاستثماري عند مستوى $\alpha=0.05$ ؟

2. فرضيات الدراسة:

- من أجل الإجابة عن التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية تمت الصياغة فرضيات التالية:
- ☞ تمثل توزيعات الأرباح في قيام المؤسسة بتحديد النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح المحققة؟
- ☞ تتأثر القرارات الاستثمارية للمؤسسة بسياسة توزيع الأرباح
- ☞ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الأرباح و القرار الاستثماري عند مستوى $\alpha=0.05$.

3. مبررات الدراسة:

تم اختيار الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات الموضوعية و الذاتية.

✓ المبررات الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع؛

- اختيار موضوع بغية فتح مجال بحث مستقبلا.

✓ المبررات الموضوعية:

- أهمية الموضوع نظرا لاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين.
- إثراء المكتبة الجامعية برصيد معرفي حول الموضوع وذلك لقلّة الأعمال الأكاديمية حول توزيع الأرباح.
- طبيعة التخصص المالية الذي يتناسب مع طرح مثل الموضوع.

4. أهمية الدراسة:

→ تكمن أهمية الموضوع من خلال عنوانه حيث تم التطرق إلى مفهوم توزيعات الأرباح والتي تعتبر من أهم القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية بالإضافة التعرف ماهية القرارات الاستثمارية؛

→ كما تظهر أهمية الموضوع أيضا من خلال البحث في أثر التوزيع الأرباح على القرار الاستثماري؛

→ كما تكمن أهمية الموضوع في كونه يقدم معلومات للمستثمرين والمحللين الماليين المهتمين بأثر توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية في مؤسسة اقتصادية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

- توضيح أحد القرارات المالية وتفسيره والمتمثل في توزيع الأرباح؛
- إعطاء نظرة حول القرار الاستثماري؛
- محاولة تبيان أثر توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية في مؤسسة اقتصادية.

6. منهج الدراسة:

تستدعي طبيعة البحث إلى استخدام مناهج تفي بأغراض الموضوع، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، وهذا في الفصل الأول حيث تم تناول الإطار النظري لكل من توزيع الأرباح و القرار الاستثماري و جودة التقارير المالية وذلك بالاعتماد على مصادر متنوعة منها عربية وأخرى أجنبية، أما الفصل التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي، و منه تمت معالجة الدراسة باستخدام استمارة الاستبيان يتضمن محاور حسب ما جاء في الجزء النظري للدراسة، و تم الاعتماد في التحليل على برنامج . spss و excel .

7. هيكل البحث:

- لمعالجة الإشكال المطروح و اختيار الفرضيات الموضوعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين، فصل للجانب النظري و فصل في الجانب التطبيقي، تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث و الإشكالية، و تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث، و تتمثل فصول هذه المذكرة على النحو التالي كما هو مبين أدناه:
- الفصل الأول: مقسم إلى مبحثين مبحث تضمن المفاهيم الأساسية لمتغيرات البحث توزيع الأرباح، القرار الاستثماري، و جودة التقارير المالية، و المبحث الثاني شمل الدراسات السابقة لتي لها علاقة بموضوع البحث.
- الفصل الثاني: مخصص للدراسة الميدانية، تم فيه تجسيد الجانب النظري ميدانيا عن دراسة العلاقة بين توزيعات الأرباح و القرار الاستثماري في المؤسسة الاقتصادية، و تم دراسة حالة عينة من المصالح المتواجدة بالمؤسسة الوطنية للدهن لولاية سوق أهراس، و تم تقسيمه إلى مبحثين، تضمن المبحث الأول الإطار العام للمؤسسة، و الهيكل التنظيمي لها أما المبحث الثاني تضمن الإطار المنهجي للدراسة، تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة.

8. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مؤسسة الدهن ولاية سوق أهراس .
- الحدود الزمنية: ينحصر الإطار الزمني لهذه الدراسة في الموسم الدراسي 2021-2022.

9. صعوبات الدراسة:

- واجهنا العديد من العوائق خلال إنجاز هذا الموضوع والمتمثلة في:
- نقص في المراجع المتعلقة بالموضوع خاصة باللغات الأجنبية؛
- عدم الجدية في الإجابة على الاستبيان مع التحفظ بالإجابة؛
- صعوبة التحكم و الإلمام بمختلف طرق معالجة الإحصائية الخاصة بالاستبيان؛
- عدم الحصول على التقارير المالية خاصة الوثائق المتعلقة بتوزيع الأرباح الخاصة بالتريص؛
- ضيق المدة الزمنية المخصصة للدراسة.

الفصل الأول

تمهيد:

في ظل التطورات الحاصلة في الاقتصاديات الرأسمالية و اشتداد المنافسة ما بين المؤسسات و سعي المؤسسة لتحقيق أهدافها المرجوة و المتمثل أساسا في ضمان استمرار نشاطها، بقائها في السوق زيادة حصتها السوقية تحقيق الأرباح، حيث هذه الأخيرة تعتبر من أهم الموضوعات التي تشغل فكر الإدارة المالية المعاصرة لغرض اتخاذ قرار بشأنها

تعد سياسة توزيع الأرباح من أبرز القرارات التي يتخذها المدير المالي و يعطيه أهمية خاصة بشأن المفاضلة بين توزيع الأرباح على المساهمين و بين اختيار تلك الأرباح بغرض إعادة استثمارها في مشاريع مجدية، فبعد أن كان هدفه الأساسي تعظيم الربح للمؤسسة، أصبح عليه الآن ينتقل إلى هدف عام ألا و هو تعظيم ثروة الملاك شرط أن لا يعارض ذلك مصالح المسيرين و المساهمين.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة مفاهيم أساسية التي تخص توزيع الأرباح و قرارات الاستثمار في ظل جودة التقارير المالية من خلال المباحث التالية:

- أدبيات نظرية حول توزيع أرباح و القرار الاستثماري و جودة التقارير المالية.
- الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول توزيع الأرباح القرار الاستثماري و جودة التقارير المالية

من أهم ما تصبو إليه المؤسسات الاقتصادية هو الربح، فالأرباح تمثل ركيزة المؤسسات حيث تقوم بتوزيع هذا الأخير نهاية كل دورة محاسبة على المساهمين بغرض استخدامها في عمليات التوسع و المساهمة أو من أجل إعادة استثمارها بالمقابل يحتاج المستثمرون الحاليين و المرتقبون إلى معلومات تمكنهم من تقييم فرص الاستثمار و اتخاذ القرار الاستثماري المناسب

المطلب الأول: الإطار النظري لتوزيع الأرباح

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض مفهوم توزيع الأرباح و محدداتها و العوامل المؤثرة فيها.

أولاً: مفهوم توزيع الأرباح و أشكالها

تعد توزيعات الأرباح من أهم القرارات الإستراتيجية في المنشأة التي يأخذها المسير المالي نظراً لعلاقتها المباشرة مع المساهمين و الملاك و انعكاساتها مع الأداء المالي. سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم توزيع الأرباح.

1-تعريف الربح:

تمثل الأرباح التي حققتها المؤسسات أهمية كبيرة من وجهة نظر رجال الاقتصاد و كذلك من وجهة نظر المحاسبين فمفهوم الربح يختلف سواء من الجانب الاقتصادي أو المحاسبي.

أ-الربح من المنظور الاقتصادي : يعرف الربح من المنظور الاقتصادي كما يلي :¹

الربح الإجمالي هو: الدخل الذي يحصل عليه مشروع ما بعد خصم جميع المدفوعات التعاقدية من الإيرادات الإجمالية، أي انه الفرق الناتج من عملية البيع والشراء.

كهو بذلك يمثل الربح: الفائض المتبقي لصاحب المشروع من إيرادات المبيعات بعد تغطية جميع التكاليف المتفقة في سبيل تحقيق هذه الإيرادات.²

كهو كما يعرف أيضاً على انه: مقدار الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية للمؤسسة في البورصة.³

¹ محمد سعيد، محمد الرملاوي، سياسة الأجور و الأرباح و الفوائد في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص83.

² صلاح الشنواي، دراسات في اقتصاديات الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1970، ص 32.

³ فيصل محمود الشوالة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري و محتوى علمي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2013، ص39.

ب-الربح من المنظور المحاسبي :يحدد الربح محاسبيا على أساس : (مقارنة الإيرادات النقدية بالمصروفات النقدية واحتساب اهتلاك الأصول الثابتة وتكلفة المبيعات استناد إلى مبدأ التكلفة التاريخية، مع الأخذ بمبدأي التحقق والحيطة والحذر، وافترض ثبات وحدة النقد وتجاهل الآثار المترتبة عن تغير مستوى الأسعار.¹

ج- أوجه الاختلاف بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي

ويختلف رجال الاقتصاد مع المحاسبين حول الربح في عدة نقاط نعرضها في الجدول التالي:

جدول رقم(1):المفاهيم الأساسية للربح الاقتصادي والربح المحاسبي

البيان	الربح الاقتصادي	الربح المحاسبي
بالنسبة للإيراد: متى يتحقق الإيراد؟	يتحقق الإيراد بالإنتاج	يتحقق الإيراد بالبيع
بالنسبة للنفقات: عناصر النفقة	جميع النفقات الفعلية وكذا المحتسبة كالفوائد على رأس المال ورواتب الشركاء وإيجار الأرض	جميع النفقات المسددة فعلا أو المستحقة دون النفقات المحتسبة أو الضمنية كفائدة رأس المال ورواتب الشركاء وإيجار الأرض

المصدر: عطا الله خليل بن وارد، " محاسبة شركات الأشخاص " ، دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص 108.

2- تعريف توزيع الأرباح :

أ- التوزيعات هي عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة مع توافر النية لتوزيع قيمة مماثلة من أصول المشروع على حملة الأسهم أو من لهم حق في هذه التوزيعات.²

ب- كما تعرف على أنها ذلك الجزء من الأرباح الذي يقوم المستثمر بتوزيعها على الملاك بعد موافقة الجمعية العامة على حملة الأسهم العادية في شكل نقدي أو عيني (أسهم).³

ج- يمكن تعريفها كالتالي : التوزيعات عبارة عن ذلك الجزء من أرباح المؤسسة الذي يوزع على مساهميها ، ويعتبر كمكافأة لهم مقابل استثمار أموالهم في شراء أسهم المؤسسة.⁴

¹ عطا الله، بن وارد، صالح عبد الله الرزق، محاسبة الشركات الأشخاص، دار زهران عمان، الأردن، 1999، 106-107.

² مرعي عبد الحي، المحاسبة المالية المقدمة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1993، ص 384

³ طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 143-144.

⁴ -يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 299.

3- أشكال توزيعات الأرباح

تأخذ المؤسسة بصفة عامة شكلين من التوزيعات إما في شكل عيني لإعداد سياسة توزيع الأرباح تأخذ المنشأة بعين الاعتبار مؤشرين أساسيين هما توفير السيولة الكافية و تعظيم الثروة و يمكن التمييز بين نوعين من الأشكال كالتالي:

أ-التوزيعات النقدية:¹

فعادة تشير إلى النقد المدفوع من صافي الدخل، و بالتالي فهو يمثل أي دفع مباشر من قبل المؤسسة لحملة الأسهم، إذ يمكن اعتبارها كتوزيعات أو جزء من سياسة التوزيعات، فالتوزيعات النقدية تعتبر أكثر الأشكال شيوعا، فغالبا ما تقوم مؤسسات المساهمين بدفعها بشكل مباشر و منتظم للمساهمين، وفق مراحل منتظمة من الأعمال و تتم هذه التوزيعات في الغالب أربع مرات في السنة لدى مؤسسات المساهمة و ينقسم هذا النوع من التوزيعات إلى ثلاثة أنواع :

- ❖ نسبة التوزيعات الأرباح الثابتة: تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح نقدية للمساهمين في الشركة كنسبة من الأرباح بعملة البلد الذي تعمل فيه الشركة.
- ❖ توزيع الأرباح المنتظمة: هذه السياسة مبنية على دفع توزيعات الأرباح بالدينار في كل فترة زمنية.
- ❖ توزيع الأرباح المنخفضة و المتزايدة: تقوم هذه السياسة على دفع توزيعات أرباح ثابتة و لكن بمبالغ منخفضة، و تقوم الشركة بزيادة هذه التوزيعات حين تحقق أرباح أعلى من أرباحها العادية في فترة زمنية معين.

ب-التوزيعات غير النقدية

تعتمد هذه السياسة على توزيع الأرباح الغير نقدية غالبا في صورة أسهم و يمكن التمييز بين التوزيعات غير النقدية كمايلي:

◀ توزيعات الأرباح على شكل أسهم:²

تكون توزيعات الأرباح على شكل أسهم بأن يتم تقديم عدد من الأسهم للمساهم بدلا من إعطاءه توزيعات نقدية و يتم التوزيع حسب ما يملكه كل مساهم من أسهم الشركة، و يكون هذا الإجراء محدد بامتلاك المؤسسة أرباح محتجزة و احتياطات بشكل كبير من أجل استخدامها في استثمارات جديدة و من الآثار الجوهرية لهذه السياسة هو انخفاض القيمة السوقية للسهم، لذلك تقوم الشركة بهذا الإجراء عندما ترتفع القيمة السوقية للسهم بشكل كبير و يخشى معها تناقص عدد المستثمرين الراغبين في شراء أسهمها و يتميز هذا الإجراء بعدم خضوعه للضرائب و بعدم إحداث أي تغيير في ثروة المساهم حيث يكون للمساهم نسبة أسهم أكبر من السابق و ينقسم هذا النوع بدوره إلى:

¹ - عبد الكريم بوحادرة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة، دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر 2012 ص 114-115

² -وسيم سليمان مخلوف، أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركات دراسة المصارف في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة افراطية السورية، 2019، ص12

- **الأسهم المجانية:** تلجأ العديد من المؤسسات إلى توزيع أسهم جديدة على المساهمين بدلا من دفع توزيعات نقدية، فهذا الإجراء يتطلب أن تمتلك المؤسسة احتياطات وأرباح محتجزة بشكل كبير، و ترغب في احتجاز المزيد من الأرباح على شكل الاحتياطات في المستقبل، كان يكون لها فرص استثمارية واعدة، و من بين الآثار الجوهرية لهذه السياسة هو انخفاض القيمة السوقية للسهم، لذا تلجأ إليها المؤسسة عندما ترتفع القيمة السوقية للسهم بدرجة كبيرة، و يخشى معها تناقص عدد المستثمرين الراغبين في شراء أسهمه. ¹

- تجزئة الأسهم أو اشتقاق الأسهم :

تجزئة الأسهم بمعنى تقسيم الأسهم العادية للمؤسسة إلى عدد أكبر فمثلا: إذا تقرر المؤسسة توزيع 10% من الأسهم كتوزيعات أو تقرر تجزئة السهم الواحد إلى ستهين و بذلك يحصل من يمتلك سهم واحد على سهمين مقابل ذلك السهم، و يتم هذا الاشتقاق أو التجزئة من خلال استبدال سهم قيمته الاسمية 10 دنانير، بسهمين القيمة الاسمية للسهم 5 دينار و يوضح الجدول التالي الأثر المترتب على تجزئة السهم. ²

جدول رقم(2): أثر تجزئة السهم على القوائم المالية.

الأصول	الخصوم
2000 000 أصول متداولة	150 000 إجمالي الالتزامات
2000 000 أصول ثابتة	100 أسهم عادية
4000 000 إجمالي الأصول	القيمة الاسمية للسهم 10 دينار
200 000 صافي الربح	500 000 فائض رأسمالي
100 أسهم عادية	1000 000 أرباح محتجزة
2000 ربحية للسهم	4000 000 إجمالي الخصوم و رأس المال

المصدر: عبد الغفار حنفي تقييم الأداء و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 207.

- **إعادة أو شراء السهم:** تتمثل هذه العملية في قيام المؤسسة بإعادة شراء أسهمها العادية التي أصدرتها، و مثل هذه الإجراءات تؤدي إلى خلق ما يسمى بالأسهم النقدية، و هي عبارة عن سهم سبق إصداره ثم أعيد شراؤه بإحدى الطريقتين فقد يشتري من سوق مفتوحة حيث يتاح لأي مستثمر شراء الأسهم التي يرغبها، و قد يتم الشراء من خلال ما يسمى بعروض المناقصات لعدد من الأسهم و بسعر محدد، و بصفة عامة تحدث إعادة الشراء إذا كان سعر السهم السوقي أقل من قيمته الحق. ³

¹ -سنير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، مصر 2005، ص 349

² - عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 207

³ - عبد الغفار الحنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 202

- معكوس اشتقاق الأسهم: فكرة معكوس الاشتقاق في قيام المؤسسة بعملية تخفيض عدد أسهمها، و هو كما يظهر من اسمه ينطلق من نفس مبدأ عملية اشتقاق الأسهم لكن بطريقة عكسية الأمر الذي يؤدي إلى رفع القيمة الاسمية للسهم، و بالتالي لا يحدث أي تغيير على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة عدا عدد الأسهم الذي ينخفض، لذلك تعتبر طريقة الاشتقاق العكسي سياسة لمنع انخفاض سعر السهم إلى مستويات متدنية.¹

ثانياً: إجراءات ومحددات توزيع الأرباح

تأخذ توزيعات الأرباح إجراءات و محددات يمكن إيجازها كمايلي:

1- إجراءات توزيع الأرباح

من الأمور التي تهتم بها الإدارة المالية عند توزيع الأرباح، هو شكل الإجراء المعتمد في توزيع الأرباح المساهمة، و عادة ما تكون هذه الإجراءات مبنية على أربع تواريخ مهمة .

شكل رقم (1) إجراءات توزيع الأرباح

17 شباط	30 كانون الثاني	28 كانون ثاني	15 كانون الثاني
موعد الدفع	موعد فقدان حق	موعد أسماء	موعد الإعلان
	المطالبة	المساهمين	عن التوزيع

المصدر: حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنظر و التوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص 875.

أ- تاريخ إعلان عن توزيع الأرباح: و هو تاريخ اجتماع مجلس إدارة مؤسسة و اتخاذ القرار بتوزيع الأرباح على المساهمين، و لهذا الإعلان تأثير على سعر السهم في السوق سلبي أو إيجابا حسب جودة هذه التوزيعات.

ب- موعد أسماء المساهمين في السجلات: في هذا التاريخ تقوم الشركة بإغلاق دفاتر تحويل الأسهم و تقوم بإعداد قائمة المساهمين حتى هذا التاريخ حيث من يملك أسهم الشركة في هذا التاريخ يكون له الحق في الحصول على توزيعات الأرباح عند دفعها.

¹-Raymond A, Ezejiofor, & All, **Relevance of corporate Dividend Policy on the, Shareholder's Wealth**, Scholars Journal of Economics, Business and Management, Nigeria, 2014, page 56

²-فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، إراء للنشر عمان 2013، ص 364.

ب- موعد فقدان حق المطالبة:¹ و هو التاريخ الذي يفقد فيه حامل السهم حق مطالبته بالأرباح، و في العادة فإن أغلب البورصات تضمن لحملة الأسهم بالحصول على الأرباح إذا سجلوا أسمائهم قبل ثلاثة أيام من تاريخ التسجيل، إن اليوم الثاني قبل تاريخ التسجيل هو يوم السبت 28 جانفي في مثالنا أعلاه، هو يوم موعد فقدان حق المطالبة بالأرباح الموزعة.

ت- موعد الدفع: و هو التاريخ الذي تقوم فيه المؤسسة فعليا بإصدار شيكات توزيع الأرباح و إرسالها للمساهمين كل حصته.²

2- محددات توزيع الأرباح:

إن المهام الرئيسية التي تشغل مدراء المؤسسات باستمرار هي المقدار المطلوب توزيعه على حملة الأسهم لتحقيق الرضاء إلا أن مثل هذه الإستراتيجية تحتاج إلى الكثير من التحسينات في سياقها و عمقها التحليلي، لوجود محددات أساسية تحكم التغيير في توزيع الأرباح، و التي يمكن إيجازها كالآتي:³

أ- سياسة توزيع الأرباح كقرار استثماري: تشير سياسة توزيع الأرباح إلى كونها قرار استثماريا إذا ما اعتمدت القرارات الخاصة بها على المصدر الأول، و هو النقدية الناتجة عن عمليات التشغيل وفي مثل هذا الموقف قد يمتد آثار هذه القرارات على فرص الاستثمارات المتاحة للمؤسسة، و من ثم فإن قرار التوزيع الخاص بالأرباح هنا قد يعكس مشكلة استثمارية يحتم الموقف الخاص بها اتخاذ قرار ضروري.

إن البحث عن حلول لسياسة توزيع الأرباح كمشكلة استثمارية قد يفرض على المؤسسة أن تنتظر حتى تقرر اختيار الفرص الاستثمارية المتاحة، واستخدام ذلك الجزء المتبقي من النقدية الناتجة عن التشغيل في عملية توزيع الأرباح وذلك بعد استيفاء كافة متطلبات الاستثمار في المؤسسة.

ب- سياسة التوزيع كالتقرير تمويلي: قد تلجأ في بعض الحالات إلى الاعتماد على مصدر خارجي وذلك المشكلة الاستثمارية الناجمة عن استخدام النقدية المترتبة عن عمليات التشغيل الداخلية، وفي مثل هذا الموقف قد يعكس قرار توزيع الأرباح، باستخدام الأموال الخارجية (القروض أو الأسهم) الجديدة مشكله تمويلية، خاصة إذا كان هذا يؤثر على هيكل التمويل المناسب في المؤسسة،

¹ - هاشم حسن حسين، العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في شركات المساهمة، كلية العلوم الاقتصادية، العدد السابع عشر، العراق، 2008، ص 216

² - حسن محمد قشقة، أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار و قيم تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الحاسبة و التمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2017 ص 25.

³ - زرقون محمد، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة تحليلية مقارنة لمؤسسة تسيير فندق الأوراسي الجزائر، مجلة الباحث العدد 08، جامعة ورقلة، الجزائر 2010 ص 85.

وهذا يعني بالدرجة الأولى أن الاتجاه نحو استخدام المصدر الخارجي لتمويل عملية توزيع الأرباح، لا بد وان يتم تخطيطه في ضوء محددات الهيكل المناسب للتمويل، أي بما لا يحل بهدف تعظيم سعر السهم الواحد إلى أقصى حد ممكن (تعظيم ثروة الملاك) إن الارتباط بين سياسة توزيع الأرباح وقرارات الاستثمار والتمويل تبدو واضحة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{توزيعات الأرباح النقدية} = (\text{النقدية الناتجة عن التشغيل} + \text{مصادر التمويل الخارجية}) - \text{الأموال المطلوبة}$$

وهذه العلاقة السابقة توضح لنا إن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة ما هي إلا محصلة للفرق بين ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية داخلية أو خارجية وبينما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار وذلك مع ملاحظة انه إذا ما كانت النقدية الداخلية كافية لتغطية مطالب الاستثمار أو تزيد عنه فلا حاجة أصلا للحصول على الأموال الخارجية كالاتجاه لتمويل عملية التوزيع عملية التوزيع.

يمكن للمؤسسة أن تتراوح أرباحها بنسب متفاوتة في اتجاهين:

1. الاحتفاظ داخل المؤسسة لزيادة التمويل الذاتي

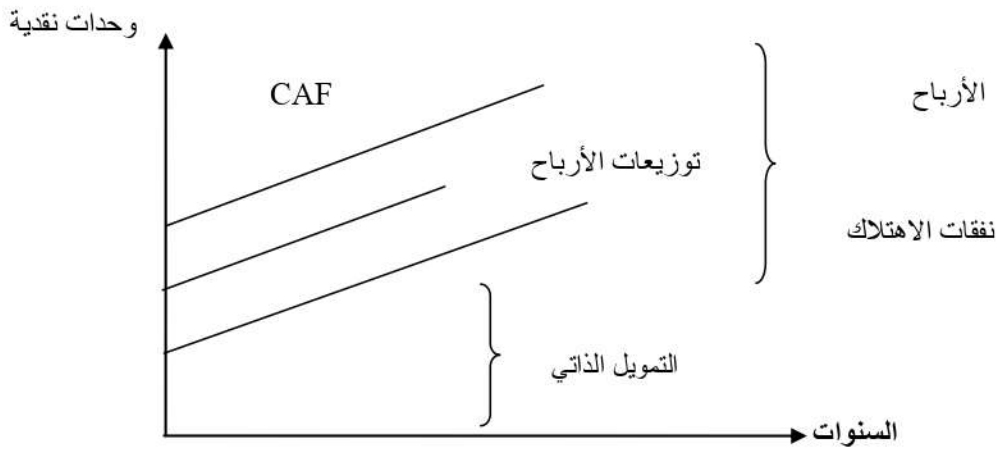
2. توزيعات على المساهمين.

بطريقة أخرى:

$$CAF = \text{النتيجة} + \text{نفقات الاهلاك}$$

$$\text{التمويل الذاتي} = CAF - \text{الأرباح الموزعة} = \text{النتيجة} - \text{الأرباح الموزعة} + \text{النفقات الاهلاك}$$

الشكل رقم (2) التوزيعات التمويل الذاتي



Source: Hulin, H, Toute la finance, 3^{eme} édition organisation, paris, 2004, p289.

ثالثا: العوامل المؤثرة على توزيع الأرباح

يجب على المدير المالي أن يأخذ في الحسبان مختلف العوامل المؤثرة عندما يشكل أو يرسم مستوى التوزيعات الحالية أو يخطط سياسة التوزيعات المستقبلية و من أهم هذه العوامل ما يلي:

1- القيود القانونية: قد تكون القيود القانونية من العوائق التي تواجه توزيع الأرباح إذا كانت لدى الشركة التزامات أو ديون

مستحقة الدفع أو إذا كانت مفلسة أو في أي حال لا تستطيع الدفع لدائتيها، و تتمثل القيود فيما يلي¹:

أ- قيد إضعاف رأس المال: و يتوقف هذا القيد على المقصود برأس المال، فإن كان به القيمة الاسمية للأسهم المصدرة أو ما يطلق عليه برأس المال القانوني حينئذ يمكن أن تجرى التوزيعات من الزيادة المتمثلة في الفرق بين القيمة الدفترية و القيمة الاسمية للأسهم، و هو ما يطلق عليه برأس المال الإضافي، إلى جانب ما يمكن احتجازه من أرباح السنة التي تجرى عنها التوزيعات.²

ب- قيد صافي الأرباح : حيث تقضي هذه القاعدة أنه لا ينبغي إجراء توزيعات للأرباح ما لم تكن هذه الأرباح قد تحققت فعلا (الربح الصافي) أو من أرباح السنوات السابقة (الأرباح المحتجزة)، و الهدف هو منح المساهمين من سحب استثماراتهم من رأسمال المؤسسة.³

ت- قيد عدم كفاية الأصول لتغطية الخصوم:⁴ و يعني هذا أن الشركة لا يجب أن تدفع توزيعات نقدية إذا كانت حقوق الملكية (الأصول - الخصوم) لا تساوي القيمة الإجمالية لأسهم المؤسسة المتداولة. و الهدف من هذا الشرط هو ضمان أن أصول الشركة تزيد عن خصومها بماشم معين كحد أدنى كضمان للدائنين، و هذا الهامش (فائض القيمة) يكون صغير بالمقارنة بأصول و خصوم الشركة

ث- قيد الأعمار المالي: و هو عبارة عن قيد يحد من التصرف في الأرباح، و يطلق على الشركة التي تواجه نقصا في السيولة و عدم القدرة على مواجهة التزاماتها، لذلك فقط يحظر على مثل هذه المؤسسات التي تواجه إعسارا مالي أن تجرى أي توزيعات نقدية.

¹ - وسيم سليمان مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص 349.

³ - هاشم حسن حزين، مرجع سبق ذكره، ص 218.

⁴ - عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 241-242.

ج- قيد العقوبة الضريبية: لو ثبتت لمصلحة الضرائب أن نسبة التوزيعات منخفضة بشكل مريب، أي بطريقة تستهدف مجرد تحويل توزيعات إلى أرباح رأسمالية، مما يعطي للمستثمرين فرصة لتأجيل دفع الضرائب المستحقة عليهم، حينئذ يمكنها توقيع جزاء على المؤسسة و ذلك بفرض ضريبة خاصة إضافية، مثل هذا الإجراء من شأنه أن يجد من محاولات حملة الأسهم الأغنياء من التأثير على سياسات التوزيع و ذلك بإعطاء أفضلية لاحتجاز الأرباح¹.

2-العوامل التعاقدية:

إن قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح تقيدها شروط التعاقدية بين المنشأة و المنشآت المقرضة من خلال شروط العقد، فعلى سبيل المثال تمنح بعض الاتفاقيات المنشأة المقرضة من توزيع الأرباح النقدية إلا بعد تحقيق مستوى معين من الأرباح، أو قد يتم تحديد مبالغ محددة يسمح بتوزيعها أو قد تكون تلك الأرباح خاضعة لنسبة محددة و ليس مبالغ من الأرباح، و الهدف في الأخير هو حماية المقرضين و عدم أضعاف قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها.²

¹ - منير إبراهيم، نفس المرجع ، ص 350

² - عبد الغفار حنفي و ريمية زكي قرياقص، أساسيات الاستثمار الرأسمالي و تقييم الأداء، الدار الجامعية الإسكندرية، 2013، ص451

المطلب الثاني: القرار الاستثماري

تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم وأصعب القرارات المالية الواجب اتخاذها من أجل ضمان استمرارية نشاطها، و من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض هذه القرارات و أبرز جوانبها النظرية.

أولاً: مفهوم القرار الاستثماري

قبل التطرق إلى التعريف بالقرارات الاستثمارية سنقوم بتعريف مصطلح القرار و الاستثمار

1- تعريف القرار:¹

القرار مفهوم لغوي حديث من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، و هو يعني أفضل بديل معين من بين البدائل الكثيرة الممكنة لأجل الوصول إلى هدف و حل مشكل م ا أو انتهاز فرصة معينة.

كما يعرف بأنه اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل - الأحسن - من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة².

و عرف أيضا هو التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول. إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدفا ما.³

2- تعريف الاستثمار

- يعد الاستثمار عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية لما له من أهمية بالغة فهو يعتبر وسيلة من الوسائل الضرورية في تطوير المنشآت لقد ظهرت مفاهيم متعددة للاستثمار نظرا لتعدد الزوايا التي ينظر منها إلى العملية الاستثمارية يمكن تعريفه كما يلي:⁴

¹ - بن ابراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من اجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية بنك البركة الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 68

² حسن بلعجوز، نظرية القرار مدخل إداري وكمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، 101.

³ - سندسية مروان الخيالي، سلطان، لبت محمد جعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق، للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الموصل العراق، العدد00، 2015، ص 7.

⁴ -المادة02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم16-09 مؤرخ في 29 أوت 2016 المعلق بترقية الاستثمار، العدد46 ص 18.

عرفه المشرع الجزائري حسب المادة 02 من قانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 أوت المتعلق بترقية الاستثمار يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون أنه :

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل.
- المساهمات في رأس مال الشركة.
- من الجانب الاقتصادي :يعرف جوهر النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل و التشغيل، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية و جزء مهم في الطلب الكلي من ناحية أخرى، لهذا عرف رجال الاقتصاد الاستثمار إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع الاقتصادي قصد زيادة الناتج.¹
- أما الجانب المالي : يعرف بأنه توظيف الأموال في وقت معين و انتظار تدفقات في المستقبل أو الإيرادات التي تؤدي إلى تقليص النفقات على المدى البعيد، و عليه يمكن اعتبار الاستثمار بأنه رهان يقوم مقابل نتائج سلبية أو إيجابية في المستقبل.²
- نستنتج مما سبق بأن الاستثمار هو إرجاء الاستهلاك في الحاضر إلى المستقبل بمعنى آخر هو توظيف الأموال بغية تحقيق منفعة عامة أو عائد في المستقبل.³

3-تعريف القرار الاستثماري:

من خلال التعرف على كل من مصطلح القرار و الاستثمار كان هذا من أجل الوصول إلى تعريف دقيق و شامل للقرار الاستثماري

لأنه يعرف القرار الاستثماري بأنه القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحا استثماريا.

كما يعرف أيضا: هو القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف

الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تعرض لها هذه الأموال عند توظيفها.⁴

¹ صفوت احمد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار للطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 18.

² -حولة شهاب نجم، أهمية استخدام الأساليب الكمية و الرياضة في تقييم القرارات الاستثمارية، مجلد السابع و العشرون، العدد الخامس، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني 2014 ص 67.

³ -عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية طباعة و نشر و توزيع، الإسكندرية مصر 2001، ص 16-18.

⁴ -خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثناء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 143.

4- خصائص القرار الاستثماري :

تتفرد قرارات الاستثمار بالعديد من الخصائص و السمات و التي يمكن هيكلتها كالتالي:¹

أ- خصائص ترتبط بالبعد الزمني :

إن هناك فاصل زمني واضح بين حدوث النفقة المبدئية و اكتمل الحصول

على العوائد المتوقعة في المستقبل، و تجدر الإشارة إلى إن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة واحدة، وإنما يستثمر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن سنة، وهذا يثير مشكلة القيمة الزمنية للنقود، و بذلك فإن خاصية القرار الاستثماري يتفرع منها مجموعة من الخصائص ذات صلة وهي:

- ترتبط القرارات الاستثمارية عادة بالآجال الطويلة ، لأن العوائد و المنافع المتولدة عنها لا تتحقق إلا بعد فترات زمنية معينة

- الفاصل الزمني بين الوقت لإنفاق الأموال لحظة اتخاذ القرارات الاستثمارية وقت الحصول على العائد دائما ما يكون نسبيا

أطول مقارنة مع الإنفاق الجاري

- إن تخطيط قرارات الاستثمار هو بتخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة

ب- خصائص ترتبط بحالات الطبيعة

تتمثل في:²

كـ تتضمن عادة قرارات الاستثمار عنصري المخاطرة و عدم التأكد لارتباط تلك القرارات بالمستقبل و بالتالي فإن

العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث.

كـ تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع اتخاذ القرار

الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة و التي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل.

¹ - سليم بن رحون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، محاسبة، مجلّد خيضر بسكرة الجزائر، 2019، ص 43-44.

² - عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم و خصائص القرارات الاستثمارية و العوامل المؤثرة فيها [على الخط]، <http://q8seb logspot.com>، تاريخ

الإطلاع 2022/03/26، الساعة 22:34.

كـ تتعرض قرارات الاستثمار للعديد من المشاكل كالتنبؤ بالمبيعات و كيفية تقدير التكاليف لعدد من السنوات المقبلة في

ظل حالتي المخاطرة و عدم التأكد، و كيفية معدل العائد على الاستثمار و معدل تكلفة رأس المال .

ج- خصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي

و تتمثل في:

كـ معظم قرارات الاستثمار تحتاج إلى مبالغ ضخمة مما قد يؤثر على حياة المشروع فالعائد المتوقع منه عادة يمتد لفترات زمنية

طويلة، و يتطلب هذا التنبؤ بالإيرادات و التكاليف المتوقعة لفترة طويلة؛

كـ يتضمن القرار الاستثماري تخصيص قدر من الموارد الاقتصادية المتاحة حالياً بهدف خلق طاقات الإنتاجية الحالية أو المحافظة

عليها و ذلك على أمل الحصول على عائد يمتد زمنية طويلة؛

كـ يؤدي اتخاذ القرار الاستثماري إلى إغراق جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة متخصصة لفترة زمنية طويلة، و قد يتطلب

هذا البحث عن مصادر للتمويل كالفترض. فالقرارات الاستثمارية تؤدي إلى تحمل المنشأة في حالة التوسع أو الإحلال بتكاليف

ثابتة يترتب عليها رفع حجم التعادل إلى مستوى أعلى من المستوى المعتاد لفترة زمنية طويلة؛

كـ ضيع اتخاذ قرار الاستثماري في مشروع معين على المنشأة استثمار أموالها في بدائل استثمارية أخرى كان من الممكن

استثمارها في مجالات أخرى.

5-أنواع القرارات الاستثمارية:

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ القرار، و تتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة

القائمة بين سعر الأداة الاستثمارية و قيمتها من وجهة نظره و ضمن هذا المفهوم و تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاث أنواع و

هي:¹

¹ -عباش زبير، برحابلي أحلام، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية العدد45
جامعة العربي بن مهيدي 2018 ص 08.

أ-قرار الشراء: و يتخذ المستثمر عندما يشعر بأن الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد و المخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الاستثمارية مما يولد لديه حافزا لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب رأسمالية من ارتفاع في سعرها السوقي مستقبلا.

ب-قرار عدم التداول: في هذه الحالة يكون السوق في توازن فبعد ارتفاع السعر و يستمر في ذلك إلى أن يصل إلى التساوي بين السعر السوقي و قيمة مما يؤدي إلى توقف الشراء و توقف البيع لغياب الحافز، فيكون بذلك القرار الاستثماري المناسب هو عدم التداول فالمستثمر في هذا الظرف لا يتوقع تحقيق إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

ج-قرار البيع: يلجأ المستثمر إلى قرار بيع أصل مالي معين بحوزته عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، لأن المستثمر في هذه الحالة يرى بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء هذه العملية.¹

ثانيا: المقومات الأساسية للقرار الاستثماري

1- الإستراتيجية الملائمة للاستثمار:²

فإنها تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر، و التي يكشف عنها أو يعبر عنها منحني تفضيله الاستثماري و الذي يشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية و السيولة و الأمان. هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحني، فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر مثل العمر، الوظيفة، الدخل، الحالة الاجتماعية، الحالة الصحية..... الخ .

فالربحية تتأثر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار، بينما السيولة و الأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعدا لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار. و بذلك فإن النقاط على منحني التفضيل الاستثماري الموضح في الشكل أدناه تمثل خيارات للمستثمر لعوائد معينة في ظل درجات مقبولة من المخاطرة .

يمكن تصنيف المستثمرين كالتالي:³

¹ - طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوي، عمان، الاردن، ص 07.
² - محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، طبعة أولى، دار وائل للنشر و التوزيع عمان 2005، ص 21.
³ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

أ- **المستثمر المتحفظ:** و هو الذي لا يقبل الدخول في استثمارات ذات مخاطرة عالية، بمعنى أنه يفضل عنصر الأمان على عنصر المخاطرة، و يرجع هذا التفضيل إلى قيود موضوعية تتعلق بمحدودية الموارد لدى المستثمر.

ب- **المستثمر المضارب:** على عكس المستثمر المتحفظ هناك نوع آخر من المستثمرين لا يهابون من المخاطرة، فيفضلون الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة و ذلك قصد الحصول على عوائد مرتفعة.

ت- **المستثمر المعتدل:** و هو المستثمر الرشيد الذي يأخذ بالحل الوسط، فيوجه اهتمامه لعنصري العائد و المخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان و العكس، و هكذا يكون قراره الاستثماري في أصول مالية ذات عائد و مخاطرة معقولين.

2- الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري:

حتى يكون قرار الاستثمار رشيدا يتوجب على متخذ القرار أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار، ثم الاعتماد على عدد من المبادئ و المعايير كأساس لاتخاذ القرار. أهمها¹.

❖ **مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:** أي اختيار القرار المناسب م بين عدد من البدائل. و قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد. أو تعدد حسب القطاعات أو المناطق الجغرافية، و كلما تعددت البدائل فإنها تعطي متخذي القرار مرونة أكبر و تمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

❖ **مبدأ الاختيار:**² و يستمد هذا الخيار من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوافرة لدى المستثمر تتسم بالندرة، بينما تكون الفرص أو المجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان. ذلك يفرض على متخذ القرار أن يراعي هذه الحقيقة و يقوم من خلال المفاضلة بين البدائل على اختيار الأداة الاستثمارية التي تنفق مع الإستراتيجية في الاستثمار

❖ **مبدأ الخبرة و التأهيل:** يتطلب اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد دراية و خبرة قد لا تتوافر لكل فئات المستثمرين، ففي واقع الحال هناك أفراد ممن تتوفر لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها لكنهم لا يمتلكون الدراية و الخبرة، و يطلق على هؤلاء اسم المستثمر الساذج Professional investor ممن يتمتعون بالخبرة و الدراية الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري، و يبرز في السوق المالية دور المؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة لعموم المستثمرين.

¹ - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² - نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2014، ص 25.

❖ مبدأ الملائمة : يطبق المستثمر هذا في الواقع العلمي عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب ثم الأداة

الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال من بين عدد من البدائل المقترحة أو المتاحة.¹

❖ مبدأ التنوع توزيع المخاطر الاستثمارية: إن الاستثمار عملية مرتبطة بالمستقبل و تنطوي على درجة معينة من المخاطر،

و عليه فإن درجة المخاطرة تكون مختلفة و متفاوتة من استثمار لآخر، كما أن مسبباتها قد تختلف تبعاً لذلك. لذا يقوم

المستثمر بتنوع أدوات استثماره بهدف توزيع المخاطر الاستثمارية و تحقيق أفضل عائد ممكن لهذه الاستثمارات.

3- مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة:

يرتبط قرار متخذ القرار بمتغيرين أساسيين، هما العائد المتوقع من الاستثمار، و درجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية، و لهذا

على المستثمر قبل اتخاذ قراره أن يعرف مقدماً كل من العائد الموقع و درجة المخاطرة.²

4- المبادلة بين العائد و المخاطرة:³

تعتبر المبادلة بين العائد و المخاطرة من أهم الأسس التي يعتمد عليها قرار الاستثمار نظراً لوجود ارتباط مباشر بين العائد و المخاطرة، فكلما زاد العائد المتوقع من الاستثمار ازدادت المخاطر (احتمال حدوث الخسارة)، فالمستثمر عندما يقوم بالاستثمار في مجال معين يتعرض للمخاطر و عليه، يجب أن يكون هناك عائد متوافق مع درجة المخاطر التي يتحملها المستثمر. و المستثمر الرشيد على استعداد لتحمل مستوى عالي من المخاطر إلا إذا قابلها عائد مرتفع، و بالتالي تكون العلاقة طردية بين العائد و المخاطرة.

و تتوقف درجة قبول المستثمر للمخاطرة على عدة عوامل منها:

- نوعية المستثمر هل هم متحفظ أو مقامر؟
- أهداف المستثمر من عملية الاستثمار؛
- حجم الأموال المتاحة لأغراض الاستثمار.

و هن تجدر الإشارة إلى أن عملية المبادلة بين العائد و المخاطر للوصول إلى قرار الاستثمار و اختيار نوع الاستثمار تعتمد على توقعات المستثمرين في المستقبل، و بالتالي هذه العملية (التوقع) تتم قبل اتخاذ القرار مما يؤكد صعوبة اتخاذ قرارات الاستثمار.

¹ - عياش زبير، برحايبي أحلام، ص 246.

² - طلال كداوي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، طبعة الثانية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2012، ص 69-70.

ثالثاً: الظروف المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري

تعتمد عملية اتخاذ قرار استثماري على كمية المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار، وهناك ثلاث حالات يمكن لمتخذ القرار مواجهتها وهي:¹

حالة التأكد التام :

تشير هذه الحالة إلى أن متخذ القرار الاستثماري يكون على علم كامل وتام بما سيحدث في المستقبل ومن ثم يمكنها تحديد أن حادث واحد سيقع بدرجة ثقة 100%، وباحتمال واحد صحيح ، ونتيجة ذلك فان متخذ القرار يمكنه تحديد قيمة واحدة لكل عنصر مؤثر في قيمة الاستثمار، فالتدفقات النقدية للاستثمار تكون مؤكدة وذلك بسبب:

- عدم وجود حالات طبيعية أو أحداث وإنما توجد حالة طبيعية واحدة فقط مؤكدة؛

- يمكن التعبير عن قيمة العناصر المؤثرة والمحددة لقيمة المشروع الاستثماري على أساس التقدير بنقطة.

لقد نشأت فكرة اتخاذ القرارات واختيار البدائل في ظل ظروف التأكد التام والتيقن الكامل عن طريق الاستثماري وذلك بسبب:

- وجود فاصل زمني كبير بين لحظة حدوث مدخلات قرار الاستثمار (الإنتاق المبدئي) وتاريخ اكتمال ظهور نواتج ذلك القرار أو مخرجات القرار ، وكلما كبر الفاصل الزمني كلما زاد عنصر عدم التأكد؛

- تعدد الظروف والأحداث المستقبلية التي تخرج عن نطاق وسيطرة متخذ القرار من ثم لا يمكن تحديد حالة طبيعة واحدة مؤكدة الحدث فليس هناك شيء مؤكد حدوثه في المستقبل ، ويمكن القول بأن هناك شيئاً واحداً فقط مؤكد الحدث و أنه ليس هناك شيء مؤكد .

حالة المخاطرة: المخاطرة أو المجازفة تقصد بها أن بيئة متخذ القرار الاستثماري يمكن أن يحدث فيها عدة حالات طبيعية، تكون احتمالاً معلومة، أي أن متخذ القرار الاستثماري يواجه عدداً من الظروف التي يمكن أن يحدث إحداها مستقبلاً، ولكنه لا يعرف على وجه التأكيد أي من هذه الظروف سوف يتحقق فعلاً، حيث يمكن لمتخذ القرار أن يحدد التدفقات النقدية لكل بديل من البدائل المتاحة، و لكن ليس على وجه الدقة وإنما باحتمال معين، و يتم هذا التقدير على أساس الاحتمالات الموضوعية.²

حالة عدم التأكد :

يكون متخذ القرار في هذه الحالة على جهل تام بالحالات الطبيعية المختلفة التي يمكن أن تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، أي أنه لا تتوفر لديه معلومات كافية احتمالية بشأن الأحداث المستقبلية، و من ثم سيلجأ إلى وضع احتمالات ذاتية شخصية أي

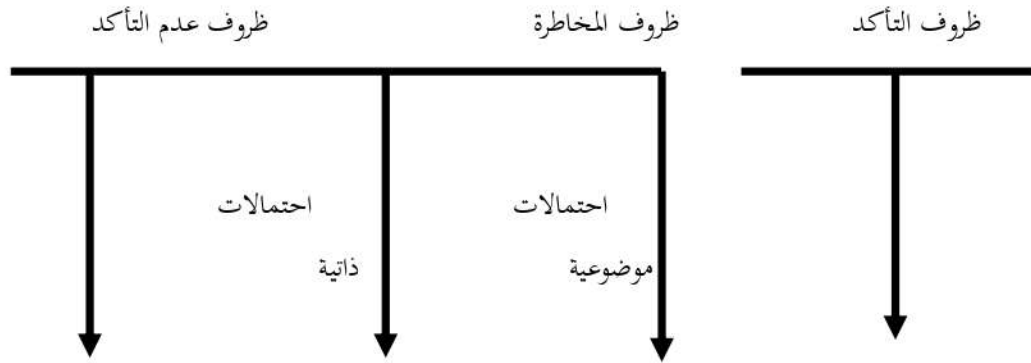
¹ -بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق 2014، ص25.

² -بن حركو غنية، نفس المرجع، 49-50.

بالاعتماد على الخبرة الشخصية لمتخذ القرار، إن اتخاذ القرار الاستثماري في مثل هذه الحالة هو ذلك القرار الذي يواجه خيارات عديدة متاحة و في نفس الوقت لا يمكن تحديد أي من هذه الخيارات . المتاحة التي تكون ملائمة للقرار الاستثماري المتخذ، و من هذا نجد أن المشروع الاستثماري قد يكون عرضة لتغيرات المستقبل التي لا يمكن قياسها مسبقا أو التنبؤ بها إحصائيا أو كميا، و من أمثلتها اللاتيقين في معرفة أسعار موارد و منتجات المشروع، اللاتيقين التكنولوجي...

يمكن توضيح العلاقة بين حالات المخاطرة و حالات عدم التأكد من منطلق أنه في ظل المخاطرة يكون التوزيع الاحتمالي للعوائد معروف، و يتم تقدير ذلك التوزيع بناء احتمالات موضوعية، أما في ظل عدم التأكد فيكون التوزيع الاحتمالي غير معروف و للتغلب على المشكلة يتم إدخال و تقدير احتمالات ذاتية شخصية لتحويل ظروف عدم التأكد إلى ظروف خطر و يمكن تبيان ذلك وفقا الشكل التالي:

الشكل رقم (03) مواقف القرار المختلفة و أنواع الاحتمالات التي توجد خلالها



المصدر: بن حركو غنية، مجع سبق ذكره، ص49

إن ظروف عدم التأكد هي الظروف المتحركة في جميع قرار الاستثمار ولا شك أن هذه حقيقة تتماشى مع واقع الأمر وطبيعة وخصائص الاستثمار ، فمتخذ القرار إما يكون متأكد من المستقبل أو غير متأكد ، فمن أجل مواجهة مشكلة عدم التأكد التي تحيط بتقييم الاستثمار يمكن أن يفترض متخذ القرار أن البيئة التي سيتم على ضوءها تقييم الاستثمار إما

- ستكون محددة على وجه التيقن والتأكد ، أي افتراض التأكد مبدئيا مع الأخذ في الاعتبار ظروف عدم التأكد ذاتيا عند عمل التقديرات نفسها ، وقد يتم تعديل التقديرات بعضها أو كلها ، أو قد يتم تحديد أفق محدد يتم من خلاله التنبؤ بالعناصر المؤثر في قيمة المشروع الاستثماري ، وقد يتم رفع معدل الخصم بطريقة معينة حتى يتم تعويض درجة الخطر الناشئة عن عدم التأكد. وقد يتم اللجوء إلى اختبارات الحساسية حيث يتم دراسة وتحديد مدى استجابة النتائج الخاصة بالتغيرات في قيم المتغيرات؛

المطلب الثالث: جودة التقارير المالية

من أكثر المعلومات التي تسعى المؤسسة إلى تقديمها في أحسن صورة و ذات جودة هي التقارير المالية كونها المخرجات التي تعكس وضعية المالية للمؤسسة .

أولاً: مفهوم جودة التقارير المالية و أهدافها

1 - تعريف التقارير المالية¹

عرف التقارير المالية على أنها المخرج النهائي للعمل المحاسبي، و الذي تعرض بموجبه الشركة معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين، و تكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة لذلك تعمل التقارير على:

✓ إعداد قوائم أو بيانات مالية ذات أغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير و أفضل من الوضع المالي و أداء الشركة؛

✓ تركز على مقدمي رأس المال، على اعتبار أن العديد من المستخدمين الرئيسيين (المستثمرين، المقرضين، الحاليين و المحتملين و غيرهم من الدائنين) لا يستطيعون أن يطلبوا من الشركة أن تقدم لهم معلومات بشكل مباشر، و يعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية.

2-تعريف جودة التقارير المالية:

هي كافة إجراءات إعداد التقارير المالية، و عمليات التحقق التي يتم القيام بها بالمراحل المتابعة في منظومة التقرير المالي بهدف تقديم تأكيد مناسب للمساهمين، وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية، بشأن إعداد و إصدار و مراجعة التقارير المالية، بما يتفق مع لمعايير المهنية و المتطلبات التنظيمية.²

خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية و أن تعكس صورة حقيقية و عادلة عن المركز المالي للشركة، و بالتالي ارتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي و المستقبلي للشركة.

3 - أهداف جودة التقارير المالية:

حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، تم تحديد أهداف التقارير المالية الخاص بأهداف التقارير المالية في مجموعتين:³

¹-نايلة فتحي زكريا،مرجع سبق ذكره، ص45.

²-محمد عبد العزيز، أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، العدد الثاني، 2018، جامعة المحاسبة و المراجعة، ص 274.

³-زبيدي البشير و سعدي يحيى، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي مجمع صيدال، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد التاسع، المجلد2، جامعة وادي،الجزائر،2015، ص 91.

أ- أهداف عامة:

- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية ؛
- توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الاقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و المستقبلية؛
- توفير المعلومات حول موارد و التزامات الشركة و التغيرات التي تطرأ عليها.

ب-أهداف تفصيلية:

- توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة و تحديد أرباحها؛
- توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة سيولة و تدفق الأموال؛
- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة و تقييم كفاءة أدائها و توفير حول ملاحظات و تفسيرات الإدارة التي تعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

ثانيا: معايير جودة التقارير المالية

تمثل معايير جودة التقارير المالية في معايير فنية، مهنية و قانونية التي تعد ضرورية في إعداد التقارير المالية و نوجز هذه المعايير فيما يلي:

أ - **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في الكثير من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية، و تحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات و قوانين واضحة و منظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب المنشأة، بما يتماشى مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.¹

ب - **معايير رقابية:** ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد المكونات العملية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة و المستثمرين، و يتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة تحدد دور كل من لجان المراجعة و أجهزة الرقابة المالية و الإدارية في تنظيم المعالجة المالية، و كذلك دور المساهمين و الأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة الرقابة للتأكد من أن سياستها و إجراءاتها تنفذ بفاعلية و أن بياناتها المالية تتميز بالمصادقية مع وجود تغذية عكسية و مستمرة، و تقييم المخاطر و تحقيق العمليات و تحليل و تقييم الأداء و مدى الالتزام بالقواعد و القوانين المطبقة.

ج - **معايير مهنية:** و تشمل مختلف معايير المحاسبة و المراجعة الصادرة من الهيئات و المجالس المحاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية.

¹ - ضحى محمد العيسى، أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2018 ص 59-85.

د - معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومة مما يعكس بدوره على تقارير المالية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين و أصحاب الشركة، و يؤدي إلى رفع و زيادة الاستثمار.¹

ثالثا: مؤشرات قياس جودة التقارير المالية :

لا يوجد مقياس أو مؤشر متفق عليه بين الباحثين لقياس جودة التقارير المالية، فمن الدراسات من لجأت إلى أسلوب الاستقصاء (الاستلاثة) ، ودراسات أخرى لجأت إلى قياس الجودة باستخدام مؤشرات ومقاييس كمية، وذلك حسب البيانات المتوفرة وكذلك رأي ووجهة نظر الباحث في المقياس وسوف تقوم الباحثة باستعراض أهم المقاييس الكمية الأكثر استخداما وأهم الأبحاث التي استخدمت هذه المقاييس:

1-مؤشر إدارة الأرباح:²

تقوم إدارة الأرباح على عملية التلاعب بالأرباح عن طريق إظهار رقم ربح السنة بصورة مرتفعة أو منخفضة وذلك حسب ما يخدم رغبات الإدارة مستفيدة بذلك من الحرية المتاحة في المعايير المحاسبية لبعض الجوانب المحاسبية في إعداد التقارير المالية ،وبالتالي يمكن استخدام إدارة الأرباح كمقياس عكسي جيد لجودة التقارير المالية ، فكلما قلت ممارسات إدارة الأرباح تزيد جودة التقارير المالية وهناك العديد من النماذج الكمية المستخدمة لقياس إدارة الأرباح و أكثرها شيوعا نموذج جونز(1995).

2-مؤشر تذبذب العائد السوقي للسهم:

و هو مقياس يعكس تقييم المستثمرين في السوق المالي لجودة التقارير المالية للشركة و ما تحويه من نتائج أعمال، و يقاس هذا تذبذب بالانحراف المعياري للعائد السوقي للسهم لفترة ثلاثة أيام حول موعد إعلان التقرير المالي (يوم قبل الإعلان، و يوم الإعلان، و يوم بعد الإعلان).

3-مؤشر جودة الاستحقاق المعدل:

يشير هذا المدخل إلى مدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح و التدفق النقدي التشغيلي، و كذلك عدم قدرة الإدارة على التلاعب بقيم الاستحقاق المحاسبي فضلا عن توافر الخصائص النوعية (الملائمة، و الثقة، و القابلية للمقارنة) في معلومات الاستحقاق المحاسب، حيث يقوم هذا المؤشر على قياس جودة المعلومات المحاسبية التي تعبر عن جودة التقارير المالية.

¹ - أبو حماد ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين، 2011، ص 15

² ضحى محمد العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 63-64

4- مؤشّر جودة الأرباح المحاسبية:

يشير هذا المؤشّر إلى أن جودة التقارير المالية مستمدة من جودة الأرباح المعلنة فيها، حيث أن المستثمرين يفضلون الأسهم التي تمتلك جودة أرباح مرتفعة عن الربح المتوقع تحقيقه في الفترات المقبلة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مقدرة المستثمرين على الاستدلال على الأداء المستقبلي من واقع أداء الفترة الحالية، و يستخدم مقياس جودة الأرباح كمؤشّر طردي لجودة التقارير المالية، و بالتالي فإن جودة التقارير المالية تنخفض بانخفاض جودة الأرباح، و هناك العديد من المقاييس المستخدمة لقياس جودة الأرباح منها: استمرارية الأرباح، جودة المستحقات، القدرة التنبؤية للأرباح و غيرها من المقاييس الأخرى.

5- مؤشّر تنبؤات المحللين:¹

يعد المحللون الماليون أحد أهم وسطاء المعلومات داخل أسواق الأوراق المالية، لما لها من دور أساسي في توجيه المستثمر نحو اتخاذ القرارات الاستثمارية، و من ثم تنشيط أسواق المال و التأثير في كفاءتها، و عادة يعتمد هؤلاء المحللون على التقارير المالية للشركات كأحد المصادر الأساسية لتجميع المعلومات و تحليلها وصولاً للتوصيات التي يقدمونها للأطراف المختلفة.

ولذلك حاولت بعض الدراسات تحديد العلاقة بين جودة التقارير المالية وتنبؤات المحللين الماليين ، حيث توصلت إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وزيادة جودته من الممكن أن تؤثر على خصائص تنبؤات المحللين في ثلاث جوانب أساسية هي:

أ- دقة تنبؤات المحللين :

ويقصد بها تطابق تنبؤات المحللين مع البيانات الفعلية ، حيث يفترض أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين جودة الإفصاح ومن ثم جودة التقارير المالية ، و بين دقة تنبؤات المحللين الماليين بالأرباح ،ويمكن قياس دقة تنبؤات المحللين من خلال قسمة الفرق بين ربحية السهم الفعلية وربحية السهم المتنبأ بها من قبل المحللين على سعر السهم خلال الفترة محل التنبؤ.

ب- التغير أو الاختلافات في تعديل تنبؤات المحللين:

لعل الاختلافات في التعديلات التي تطرأ على تنبؤات الأرباح خلال الفترة ، تتوقف على جودة الإفصاح ومن ثم جودة التقارير المالية ، ويمكن قياس نسبة هذا التغير من خلال تحديد الفرق بين الانحراف المعياري لتنبؤ المحلل المالي وربحية السهم خلال الشهر الذي يلي قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن تنبؤها الربحية ، كل ذلك مقسوماً على الانحراف المعياري لتنبؤات المحللين وربحية السهم خلال الشهر الذي يسبق قيام الإدارة بالإفصاح عن تنبؤاتها بالربحية.

¹ - نيفين عزت أبو يوسف و أسماء عبد المنعم، استخدام مدخل منفعة المعلومات في قياس انعكاسات أزمة كورونا على جودة التقارير المالية ، المؤتمر العلمي الخامس أثر أزمات كورونا على الاقتصاد القومي: المقترحات و الحلول، جامعة طنطا مصر 2021ص 31-32.

ج-التطابق بين تنبؤات المحللين :

ويقصد بذلك اتفاق تنبؤات مجموعة المحللين مع بعضها البعض أو وجود اختلافات طفيفة بينها ، وفي هذا الصدد يفترض أن جودة التقارير المالية سوف يترتب عليها شبه تطابق بين تنبؤات المحللين الماليين ، ويمكن قياس هذا التطابق من خلال قسمة الانحراف المعياري لتنبؤات مجموعة من المحللين الماليين على الربح الفعلي المفصح عنه

وتدعيما للعلاقة بين تنبؤات المحللين الماليين وجودة الإفصاح الذي تقدمه التقارير المالية ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن جودة التقارير المالية وسياسة الإفصاح التي تتبعها الشركة بتقديم معلومات شاملة ودقيقة إلى السوق ، تؤدي إلى زيادة دقة تنبؤات المحللين الماليين وتزيد من اهتمامهم بالشركة، لأنها تحفض مت تكلفة جمع تلك المعلومات وسهولة الوصول إليها

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد التطرق الأدبيات النظرية لموضوع الدراسة علينا تقديم نظرة على أبرز الدراسات السابقة و التي تم الإطلاع عليها و التي لها علاقة بموضوعنا قصد التعرف على النتائج الدراسة و المناهج المستعملة و هذا من أجل مقارنتها بنتائجنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

سنقوم في هذا المطلب بعرض الدراسات السابقة باللغة العربية

دراسة : (علي بن الضب،2008)، بعنوان تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالسوق المالي الكويتي مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.¹

هدفت هذه الدراسة دراسة أثر الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المدرجة بسوق كويت للأوراق المالية، و تمثلت عينة الدراسة في 60 شركة مدرجة في سوق كويت للأوراق المالية في الفترة الممتدة بين 2006 و 2008 و لقد اعتمدت هذه الدراسة على العناصر الواردة بالقوائم المالية، وعلى تقارير السوق المالي الكويتي لجمع البيانات و المعطيات كما تم الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي المتعدد و البسيط لإجراء الدراسة.

و من أبرز نتائج هذه الدراسة :

- متغير الهيكل المالي و متغير توزيع الأرباح قد نالا حصة الأسد في تفسير قيمة المؤسسة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية،
- كان لهما تأثير ذات معنى إحصائي على قيمة المؤسسة، و هما ليس لواحدهما بل توجد هناك متغيرات أخرى محاسبية و بورصية لهما تأثير ذات معنى إحصائي و هي المردودية، المخاطر النظامية، حجم السيولة،..... الخ .
- تأثير سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة أثر من تأثير الهيكل المالي.

دراسة (ضحى محمد العيسى2018)، بعنوان أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب،2018

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الالتزام بمعلومات الإفصاح الاختياري للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبيان أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية باختلاف مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات

¹ - علي بن الضب دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالبورصة، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008

² -ضحى محمد العيسى، مرجع سبق ذكره.

تمثلت عينة الدراسة في (12) مصرفاً و(7) شركات تأمين الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية في قطاعي المصارف والتأمين في الفترة الممتدة (2009-2015) وقد اعتمدت على التقارير السنوية والمواقع الالكترونية الخاصة بالشركات كأداة لجمع البيانات ومعلومات وكما اعتمدت أيضاً على منهج التجريبي وإخضاع متغيراتها إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)

من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة :

- أن نسبة الإفصاح الاختياري الإجمالية للشركات عينة الدراسة والمسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ، وخلال فترة ممتدة من(2009-2015)قد بلغت 38%وهي نسبة منخفضة وتشير إلى ---- إهمال الشركات عينة الدراسة لمعلومات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية باختلاف مستوى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة للشركات.

-لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية و الخاصة بالشركات عينة الدراسة و المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بالاعتماد على أسلوب الانحدار اللوجستي و وفق مقياس التحفظ المالي، و هذا ما يؤكد على أنه بالرغم من أهمية الإفصاح الاختياري و ما يتضمنه من معلومات مهمة و مفيدة لجميع الأطراف داخل و خارج الشركة و ماله من تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية،(بدلالة التحفظ المحاسبي)، حيث كانت نسبة الإفصاح منخفضة لم تتجاوز 50% للشركات عينة الدراسة و المسجلة في هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و بالتالي لم يؤثر على جودة التقارير المالية التي بلغت وفق مقياس التحفظ 83%.

- دراسة سليم بن رحون 2018 بعنوان أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية¹

و التي هدفت إلى التعرف على عملية اتخاذ القرار الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية و تبيان أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ذات الجودة في اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسة الاقتصادية ، و تمثلت عينة الدراسة في 40 مؤسسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تم توزيع الاستبيان عليها بولاية بسكرة، سكيكدة، خنشلة و باتنة و لقد تم اختيار شريحة الأفراد لفئات عينة الدراسة بعناية فائقة، بحيث تم الوصول إلى أكبر شريحة أفراد مستخدمة للمعلومات المحاسبية أو المسؤولة عن إعدادها و ذلك بهدف التمكّن من الوصول إلى أكبر قدر ممكن من النتائج الواقعية و المفيدة للدراسة و من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لعرض لمختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة كما تم الاعتماد أيضاً على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي مستخدمين في ذلك أداة أساسية و هي الاستمارة بغرض اختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها كما تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية من أجل تحليل النتائج

و من أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة:

¹ - سليم بن رحون، مرجع سبق ذكره.

- أن تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي المالي يساهم في تقديم صورة وفيه عن واقع المؤسسات و يساهم أيضا في تقديم وضعية أنشطة المؤسسة من خلال نشر معلومات مفهومة و سهلة القراءة و موحدة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما يسمح باتخاذ القرارات من خلال الإفصاح الشامل.

- كلما كانت القوائم و التقارير المالية خالية من التحيز، كلما أدى إلى تحقيق المنفعة لفئة معتبرة من مستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يخص اتخاذ القرارات الاستثمارية.

-يساعد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) على تلبية احتياجات المؤسسات و مختلف المستثمرين، من خلال اختيار البدائل.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة بالغة لأجنبية

بعد عرض الدراسات السابقة العربية سنعرض الدراسات السابقة بالغة الأجنبية

دراسة :

Al- Malkawi, et al¹ Determinants of the Likelihood to Pay Dividends Evidence from Saudi Arabia

المحددات المحتملة لدفع توزيعات الأرباح: دليل الشركات السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العوامل المؤثرة على سياسة التوزيعات النقدية في الشركات السعودية غير المالية المدرجة في بورصة السعودية. حيث شملت عينة الدراسة 69 شركة و قد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و اعتمدت أيضا على الأسلوب الإحصائي panel data في الفترة الممتدة (2005-2011).

و من أهم ما النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن الشركات الكبيرة و ذات الربحية تقوم بدفع توزيع أرباح نقدية، بينما الشركات ذات الرفع المالي الأكبر و ذات المخاطر الأكبر تميل إلى عدم توزيع أرباح.

- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين التوزيعات النقدية و بعض المتغيرات مثل هيكل الملكية و الفرص الاستثمارية.

- كما أظهرت نتائج الدراسة أن خمسة متغيرات و هي الحجم (LNTA) و الربحية (ROE) و الأعمال، المخاطر و الرافعة المالية لهما تأثير على قرار توزيع أرباح الشركات.

¹ - Al-Malkawi, Husam- Aldin, N, Twaresh, Abdullah, and Harery Khadija, Determinants of the Likelihood to Pay Dividends Evidence from Saudi Arabia, journal of American Science, Vol 09, No 12, 2013.

(التحقق)، حيث تمثلت عينة الدراسة في 231 مؤسسة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة و البورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية ووفق المبادئ المحاسبية (US GAAP). و قد تم الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بسنة 2007، 2008، 2009 كما تم الاعتماد أيضا على المنهج الإحصائي و من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

- أن هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن القوائم المالية المعدة وفق التقارير المالية (IFRS).

- يعد التقييم الشامل لجودة التقارير المالية أمرا مهما لأنه قد يؤدي إلى تحسين جودة اتخاذ القرارات الاقتصادية لدى المستخدمين و تحسينها.

- كفاءة السوق الإجمالية (IASB 2006, IASB 2008)، و بالتالي تقليل تكلفة رأس المال للشركات. لضمان صحة إنشاء أداة القياس المطورة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

بعد التطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بدراستنا الحالية سنقوم بعرض أوج التشابه و الاختلاف.

أولا: أوجه التشابه

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين أن:

1- دراسة علي بن الضب:

- اتفقت دراسة علي بن الضب على هدف حيث تناولت متغير من متغيرات الدراسة و هو توزيع الأرباح بإستثناء دراسة الهيكل المالي.
- واتفقت أيضا في أنها تناولت مشكلة الدراسة من الجانب النظري موظف في ذلك المنهج الوصفي .

2- دراسة ضحى محمد العيسى:

- تبين وجه شبه هذه الدراسة في دراسة متغير جودة التقارير المالية بتوظيف المنهج الوصفي الاستقرائي في الجانب النظري القائم على جمع المعلومات من الكتب و الأبحاث العلمية العربية و الأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.
- استخدمت الدراسة السابقة في الجانب التطبيقي أسلوب تحليل البيانات و اختيار الفرضيات بالاعتماد على أسلوب التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

3- دراسة سليم بن رحمون:

- تناولت متغير القرارات الاستثمارية و التي هدفت إلى التعرف إلى التعرف على عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

- اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لعرض مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع في الفصل النظري كما تم الاعتماد أيضا في الجانب التطبيقي على الاستبيان كأداة بهدف اختبار فرضيات الدراسة و استخدام الاختبارات الإحصائية من أجل تحليل النتائج.

4- دراسة Malkawi et al :

- اتفقت هذه الدراسة في متغير توزيع الأرباح التي هدفت إلى اختبار العوامل المؤثرة على توزيع الأرباح، حيث استخدمت المنهج الوصفي لعرض مفاهيم الجانب النظري، اعتمدت على أسلوب التحليل الإحصائي في الدراسة الميدانية.

5- دراسة Mehri et al:

- اتفقت هذه الدراسة في دراسة متغير توزيع الأرباح و متغير الاستثمار و التي هدفت إلى معرفة تأثير الفرص الاستثمارية على توزيع الأرباح
- استخدمت المنهج الوصفي في الأدبيات النظرية و المنهج التحليلي كأداة لجمع البيانات و المعلومات .

6- دراسة Ferday van et al

- اتفقت هذه دراسة في أنها تناولت تناولت متغير التقارير المالية و التي هدفت إلى إبراز فعالية جودة التقارير المالية.
- استخدمت الدراسة السابقة الأسلوب الإحصائي

ثانيا: أوجه الاختلاف

على رغم من وجود أوجه الشبه مع الدراسات السابقة إلا أنه تبين وجود فروقات و المتمثلة في:

1- دراسة علي بن الضب:

- سنة الدراسة و مكان 2008 ورقة، حيث تناولت متغير الهيكل المالي
- اعتمدت على العناصر الواردة بالتقارير المالية و القوائم المالية كما اعتمدت أيضا على نماذج الانحدار كوسيلة لجمع المعلومات.
- شملت عينة الدراسة 60 مؤسسة مدرجة في السوق المالي الكويتي في الفترة الممتدة (2006-2008).
- اعتمدت العناصر الواردة بالتقارير المالية والقوائم كوسيلة لجمع البيانات كما اعتمدت على نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لإجراء الدراسة

2- دراسة ضحى مُجَّد العيسى:

- اختلفت دراسة ضحى مُجَّد عيسى في أنها أعدت في 2018 حلب و تناولت الإفصاح المالي من أجل معرفة مدى الالتزام بمعلومات الإفصاح الاختباري

- تناولت متغير الإفصاح المالي
- تمثلت عينة الدراسة 12 مصرف و 7 شركات تأمين في الفترة الممتدة (2009-2015) اختلفت في عينتها كان تطبيق الدراسة على عينة
- استخدمت التقارير السنوية والمواقع الالكترونية الخاصة بالشركات كأداة معتمدة في ذلك على المنهج التجريبي

3-دراسة سليم بن رحمون:

- اختلفت دراسة سليم بن رحمون في مكان وتاريخ إجراء الدراسة (2018 بسكرة)
- متغير الإفصاح المحاسبي وإبراز أثره على القوائم المالية موظف في ذلك منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي وإسقاط الدراسة على 40 مؤسسة مفرعة على 4 ولايات

4- دراسة (AL Malkawi et al):

- أجريت دراسة Al Malkawi et al في 2013 في السعودية واختلفت في عينة الدراسة (69شركة) اعتمدت على الأسلوب الإحصائي Panel dalta في الفترة الممتدة (2005-2011)

5- دراسة (Mehri et al):

- اختلفت دراسة Mehri et al في أنها تمت دراستها في السعودية سنة 2013 حيث شملت عينة الدراسة (62شركة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة ماليزيا في فترة (2006-2008)
- اختلفت أيضا هذه الدراسة في استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد

6- دراسة (Ferdy van beest et al):

- اختلفت دراسة Ferday van et al في البلد (نيس فرنسا في سنة 2009)
- اختلفت في عينة الدراسة حيث تم إسقاط على 231 منشأة مدرجة في بورصة وأم المملكة المتحدة ،البورصة الهولندية في الفترة (2007-2009)من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية
- اختلفت في أنها اعتمدت على التقارير المالية الخاصة سنة (2007-2008-2009) كأداة لجمع المعلومات والبيانات

ثالثا: إضافات الدراسة:

لقد كانت الدراسات السابقة منطلقا لهذه الدراسة إلا أننا أيضا حاولنا اختير موضوع تأثير توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية و ذلك من أجل

- تسليط الضوء على أحد أهم القرارات المالية و هي القرار الاستثماري
- إبراز أهمية التقارير المالية حيث كلما ذات جودة التقارير كلما زادت الفاعلية في ترشيد القرارات الاستثمارية أي كلما اشتملت التقارير على أرقام لعدة سنوات كلما زادت كفاءة المعلومات المحاسبية في خدمة توقعات المستثمرين.

الخلاصة :

من خلال ما جاء في هذا الفصل تم التوصل إلى أن عملية توزيع الأرباح في المؤسسة ما هي إلا نتيجة للفرق ما هو متاح لهذه المؤسسة من نقدية و بين ما تحتاجه من أموال لعمليات الاستثمار، و يتعلق قرار بجزء من الأرباح الذي سيوزع على المساهمين و الجزء الذي يعاد استثمار، و ينتج هذا القرار عن الاستثمار و التمويل باعتبارها من محددات توزيع الأرباح، كما تخضع عملية توزيع الأرباح إلى عدة عوامل تختلف باختلاف طبيعتها عوامل قانونية كأن لا تفوق المبالغ المخصصة للتوزيع على حملة السهم مجموع أرباح السنة و الأرباح المحتجزة، عوامل تعاقدية كوضع قيود للمحافظة على قابلية المؤسسة على تسديد التزاماتها، حيث تتخذ توزيعات الأرباح عدة أشكال و تخضع لمحددات أساسية تؤثر على نسبة التوزيع، كما أن هذه الأخيرة لها عوامل مؤثرة فيها بدورها أيضا تؤثر في بعض القرارات المالية كالقرار الاستثماري.

فالقرار الاستثماري من أهم الأولويات الإستراتيجية في المؤسسة حيث يرتبط بمدى تحقيق المؤسسة من أرباح و بالتالي تتأثر بقيمة أرباح حيث تتأثر بقيمة الأرباح المحققة فالقرار الاستثماري تحكمه مقومات و مبادئ يجب مراعاتها، كما تشمل عملية اتخاذ القرار عنصر المخاطرة التي تتسم بنسبة معينة من المخاطر و عنصر عدم التأكيد حيث تمكن متخذ القرار الاستثماري على اتخاذ القرار بسهولة و بساطة، لا يكتفي صناع القرار الاستثماري بتطبيق مبادئ و الأخذ بعين الاعتبار القرارات الاستثمارية بل أيضا يعتمد على مخرجات المعلومات المالية المعدة ذات جودة.

فالتقارير المالية ذات جودة من أهم مخرجات المنشأة التي تسعى إلى تقديمها في أحسن صورة حيث توفر معلومات حول موارد و التزامات المؤسسة تساعد أيضا التقارير المالية ذات جودة في ترشيد القرار الاستثماري و تقييم أداء الشركة و تحديد أرباحها.

الفصل الثاني

تمهيد:

تناولنا في الفصل السابق في الجانب النظري للدراسة و في هذا الفصل سنتقل للدراسة إلى الجانب التطبيقي للدراسة من خلال دراسة أثر توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية للمؤسسة الوطنية للدهن.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما سبق التطرق إليه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي و الذي يتمثل في دراسة ميدانية باستخدام استمارة الاستبيان تحتوي على عبارات مندرجة تحت محاور محددة لغرض الإجابة على تلك الأسئلة من طرفهم و التي بدورها تحلّم الموضوع من اجل نفي أو إثبات فرضيات الدراسة و منه يتم تقسيم هذا الفصل إل مبحثين:

- الإطار العام للمؤسسة.
- تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغير الدراسة.

المبحث الأول: الإطار العام للمؤسسة الاقتصادية

تسعى أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق أفضل النتائج، من خلال تسيير مواردها الاقتصادية واستخدامها بشكل امثل وذلك بتحديد السياسات المناسبة وفق طبيعة نشاطها.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة الوطنية للدهن وحدة- سوق أهراس-

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى الجوانب التعريفية للمؤسسة الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة.

❖ التعريف بالمؤسسة الوطنية للدهن

1-نشأتها و تطورها :

المؤسسة الوطنية للدهن ENAP هي مؤسسة وطنية اقتصادية مختصة في إنتاج شتى أنواع الدهون العضوية (الدهون، الطلاء، مواد صبغية، مستحلبات، مجففات، وأنواع من الغراء و الصمغ).

نشأت هذه المؤسسة نتيجة إعادة الهيكلة للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (SNIC)، في جانفي 1983 تطبيقا للمرسوم رقم 419/82، الصادر بتاريخ 1982/12/04، و في 13 مارس 1990 دخلت الاستقلالية و تحولت إلى شركة مساهمة (SPA) برأسمال يقدر ب: 200 000 000 دج و الذي ارتفع ليصبح سنة 2005 ب: 500 000 000 دج.

تزرع المؤسسة بحيرة مهنية تفوق الثلاثين عاما، و كذا بقدرة إنتاج تصل إلى 125000 طن من الدهون سنويا، بالإضافة إلى 57000 طن من المنتجات شبه الجاهزة (مواد صمغية، مستحلبات و مجففات).

تتكون المؤسسة الوطنية للدهن ENAP من ستة وحدات للإنتاج موزعة على التراب الوطني:

- منطقة الشرق: وحدة سوق أهراس ؛

- منطقة الوسط: وحدة الأخضرية بولاية البويرة (المقر الرئيسي)، و وحدة الشارقة، وحدة السمار بولاية الجزائر العاصمة؛

- منطقة الغرب: وحدة وهران، وحدة السيق بولاية معسكر.

تعتبر وحدة سوق أهراس من أهم الوحدات الإنتاجية للمؤسسة حيث كان تاريخ فتح المناقصة في جوان 1974 ، و بدأت الأشغال في 22 نوفمبر 1974 لمدة 21 شهرا، بتكلفة نهائية للمشروع قدرت ب: 510 800 10 دج. بمساعدة شركات أجنبية و هي شركة BECSA و شركة MIBZI البلجيكيتين، و مؤسسات وطنية أخرى أهمها ECTA.

تحتوي وحد سوق أهراس على 19 مصلحة منها 03 ورشات عمل، 09 ورشات صيانة، وتبلغ مساحتها الكلية 13 هكتار منها 05 هكتارات مغطاة.

تبلغ الطاقة الإنتاجية للوحدة 40000 طن سنويا من الدهن.

2- منتجات المؤسسة و نشاط الإنتاج بما:

تختص وحدة سوق أهراس في إنتاج:

أ- دهن البناءات (Secteur Batiment)؛

ب- الدهن الصناعي (Secteur Industrie)؛

ج-دهن السيارات (Secteur carrosserie)؛

د- البرنيق (Vemis)؛

هـ- الدهن المخفف (Delliant)؛

و- الغراء (Colles)؛

ي- الراتنج (Résines).

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة إنتاج الدهن بسوق أهراس و مهمة مختلف دوائرها

سنحاول في هذا المطلب عرض الهيكل التنظيمي الذي تبنى على أساسه للمؤسسة الوطنية للدهن

الهيكل التنظيمي:

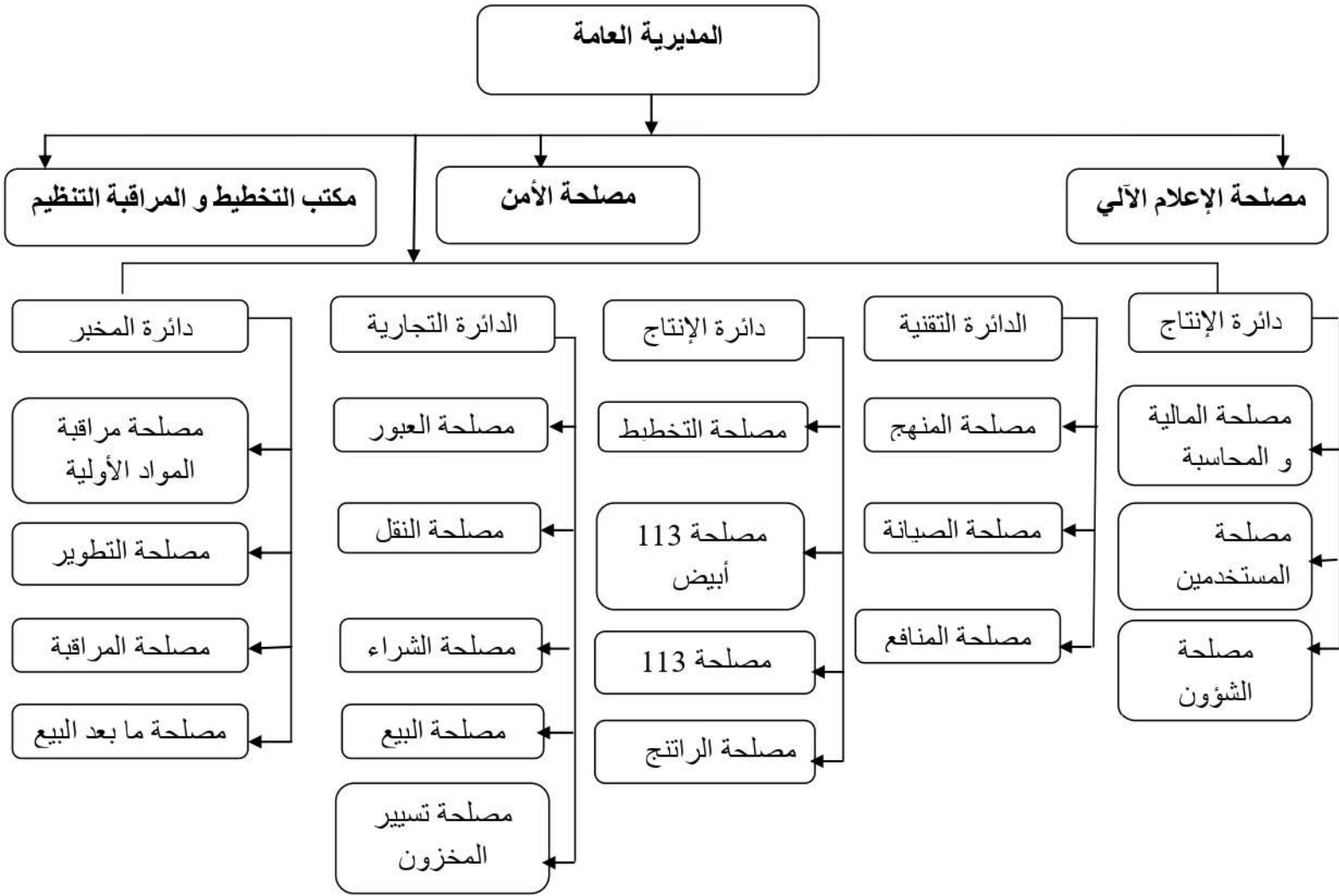
يتكون الهيكل التنظيمي للوحدة من المديرية العامة المسؤولة عن خمسة دوائر أساسية و هي:

دائرة الإدارة و المالية، الدائرة التقنية، دائرة الإنتاج، الدائرة التجارية، و دائرة المخبر حيث تحتوي كل دائرة على مجموعة من المصالح الفرعية حسب مهامها و أدوارها، بالإضافة إلى مصلحة الإعلام الآلي، مصلحة الأمن و مكتب التخطيط و

المراقبة و التنظيم (PCO) و التي ترتبط مباشرة بالمديرية العامة، و يمكن أن نوضح الهيكل التنظيمي للوحدة من خلال الشكل

التالي:

الشكل رقم(03) الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية لإنتاج للدهن وحدة- سوق أهراس-



المصدر: وثائق خاصة بالمؤسسة

المطلب الثالث: مهمة دوائر و مصالح المؤسسة

تحتوي المؤسسة على دوائر حيث تشمل هذه الأخيرة مصالح مختلفة كالتالي:

1- مصلحة الإعلام الآلي:

لها علاقات مع معظم الدوائر حيث تتكفل ب:

أ- إخراج فاتورة البيع عن طريق المعلوماتية (Information des factures de vents)؛

ب- متابعة المخزون من حيث: المواد الأولية، المواد التامة الصنع، قطع الغيار؛

ج- الإنتاج؛

د- المخبر و يكون بتحليل المواد الأولية أو النهائية، و تسجيل المعلومات الخاصة به عن طريق الإعلام الآلي؛

هـ- التكفل بكل عمليات المحاسبة عن طريق المعلومات و الهدف من العمل بالإعلام الآلي هو إعطاء المعلومات في كل وقت و بسرعة و دقة و تأمين.

2- مصلحة الأمن:

تتكفل بالأمن الصناعي للمؤسسة و هي تتصل مباشرة بالمديرية العامة لمكانة هذه الأخيرة و أهميتها.

3- مكتب التخطيط و المراقبة و التنظيم:

من بين أبرز مهامه:

أ- جمع المعلومات اليومية، الشهرية، السنوية، المتعلقة بالإنتاج، و كذلك نشاط جميع الدوائر الموجودة على مستوى الوحدة؛

ب- إعداد المخطط السنوي بالتنسيق مع جميع المصالح و الذي يتم إعداده اعتبارا من شهر أكتوبر بناء على معطيات السوق، و الأهداف التي تسعى لتحقيقها المديرية العامة في إطار إستراتيجية المؤسسة؛

ج- تحليل نقاط القوة و الضعف و التنسيق مع جميع الدوائر خاصة دائرة الإنتاج؛

د- يكلف المكتب من خلال رئيسته الذي يعتبر مراسل الجودة على مستوى الوحدة بكل النشاطات المتعلقة بقضايا الجودة و المواصفة الدولية الإيزو 9001 إصدار 2000؛

هـ- مناقشة الأهداف المراد تحقيقها بالتنسيق مع مختلف دوائر المؤسسة في إطار إستراتيجيتها و من خلال سياسة الجودة الموضحة في دليل الجودة الخاص بالمؤسسة حيث تتمثل في:

- ✓ ضمان جودة و نوعية منتجات المؤسسة؛
- ✓ البقاء في الريادة في سوق الدهن؛
- ✓ تقليص ضياع المواد الأولية و تكاليف الالاجودة، و عدم المطابقة و التي انخفضت بعد حصول المؤسسة على شهادة و تطبيق إجراءات الجودة حسب دليل الجودة؛
- ✓ محاولة الحصول على أسواق جديدة على مستوى المغاربي و الإفريقي.
- ✓ التفوق الصناعي؛
- ✓ الدفاع عن حصة المؤسسة في السوق؛
- ✓ مساندة التكنولوجيا العالمي؛
- ✓ زيادة قوة العرض و البيع.

4-الدائرة التجارية:

تضم هذه الدائرة خمس مصالح هي كالتالي:

- أ- مصلحة العبور: موجودة على مستوى ميناء عنابة، تهتم بالمواد المستوردة ابتداء من و وصولها حتى إعدادها المنقل.
- ب- مصلحة النقل: تهتم بنقل المواد الأولية المحلية أو المستوردة.
- ج- مصلحة الشراء: تهتم بنقل مختلف عمليات التموين، و تساعد بقية الأقسام في المؤسسة في إتمام عملها.
- د- مصلحة البيع: تقوم هذه المصلحة بإمضاء الصفقات مع المتعاملين الاقتصاديين، و عملية البيع في الوحدة المسيرة و المراقبة بالإعلام الآلي.
- هـ- مصلحة تسيير المخزون: تهتم بتسيير المخزون الوارد و الخارج من و إلى الوحدة و كذا الإنذار بتدني مخزون، و الهدف من هذه العملية هو زيادة الأداء عن طريق التحكم الأحسن في المواد المخزنة و تجنب تلفها.

5-دائرة المخبر:

يوجد على مستوى كل وحدة من وحدات المؤسسة مخبر مركزي دوره الأول يتمثل في مراقبة المواد الأولية المستوردة والمحلية من حيث النوعية و المطابقة للمواصفات المطلوبة و المتفق عليها حسب وصل الطلب وذلك بعد الحصول على عينات من الموردين و اختبارها من خلال جملة من المعايير التي يتأكد منها المخبر، ثم تتم عملية الاختبار و التأكد من المطابقة للمعايير، قبل تسليمها لمصلحة تسيير المخزون رفقة وصل مراقبة.

تضم دائرة المخبر أربعة مصالح وهي:

أ- مصلحة مراقبة المواد الأولية: تختص بمراقبة نوعية و جودة المواد الأولية عن طريق إخضاعها للتجريب و المراقبة للتأكد من صلاحية و جودة هذه المواد كيميائيا و فيزيائيا.

ب- مصلحة التطوير: تهتم بتطوير المعادلات و تحسينها، كما تتم التجارب للوصول إلى أنواع جديدة من المنتجات ذات جودة، و شدة مقاومة.

ج- مصلحة المراقبة: بعد خروج المنتجات التامة الصنع و النصف فإنها تخضع لمراقبة دقيقة سواء على مستوى المخابر الفرعية الموجودة في الورشات أو على مستوى هذه المصلحة في المخبر المركزي، و ذلك بإجراء الفحوصات و التجارب بغرض التأكد من احترام مقاييس الإنتاج و جودة المنتج.

د- مصلحة ما بعد البيع: تسهر هذه المصلحة متابعة احتياجات الزبائن و التعرف على مشاكلهم و محاولة إيجاد زبائن جدد للمؤسسة كذلك تقديم بطاقات تقنية إشهارية خاصة بكل عمليات الإنتاج.

6- دائرة الإنتاج:

تتكون من أربعة مصالح مهمتها تنفيذ قرارات الوحدة في مجال الإنتاج و هي كالتالي:

أ- مصلحة التخطيط: يشرف على هذه المصلحة رئيسها و ثلاثة أعوان تقوم بالتخطيط لتنفيذ قرارات الإنتاج و يكون ذلك عن طريق البرمجة التي تكون على أساس المخطط السنوي الذي يتم على أساسه معرفة الإنتاج اليومي، الشهري، حيث حدد الإنتاج اليومي ب: 805 طن من الدهن و تتم البرمجة بالتعاون مع الإدارة و الأقسام الأخرى و لهذه البرمجة أسس هامة هي تغطية كمية الإنتاج و تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أقصاها، التقليل في كل من الوقت و المواد.

ب- مصلحة 113 أبيض: عبارة عن ورشة فيها إنتاج الدهن الأبيض بحيث يحتوي على أربعة خطوط إنتاج.

ج- مصلحة 113 ملون: تهتم بإنتاج الدهن الأبيض حيث تحتوي على ستة خطوط إنتاج.

د- مصلحة الراتنج: تتخصص بإنتاج الراتنج و هو مادة نصف مصنعة تستعمل لاستهلاك الوحدة الداخلي و قد كانت تستورده بأثمان باهضة.

7- الدائرة التقنية:

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الدائرة في مساندة العملية الإنتاجية و كذلك مراقبة استغلال الأجهزة و الآلات

و إعداد الإصلاحات و الصيانة اللازمة و تضم هذه الدائرة ثلاثة مصالح و هي:

أ- **مصلحة المناهج (الأساليب):** تختص هذه المصلحة بالدراسات الفنية المتعلقة بالصيانة و توفير المناهج اللازمة لعملية الإنتاج، حيث يتم تلقي طلب العمل، ثم القيام بعملية المعاينة فالتكاليف بالعمل.

يوجد على مستوى هذه المصلحة جميع الوثائق و المخططات المتعلقة بالأجهزة الموجودة على مستوى الوحدة. و عند القيام بتنفيذ أعمال الصيانة على عتاد ما يكون له ملف خاص به جميع التدخلات التي أجريت على الآلة و تاريخها و قطع الغيار المستعملة، كما تشرف المصلحة على تسيير مخزون قطع الغيار الموجودة على مستوى الوحدة.

ب- **مصلحة المنافع:** و هي المسؤولة عن توفير كل المنافع الضرورية لتسيير الآلات و منها المياه الباردة، و المياه الصالحة للشرب و التهوية...، كما تعتبر المسؤولة عن إعلام الدائرة التقنية بكل ما تحتاج إليه من منافع و أعمال الصيانة لتفادي توقف العملية الإنتاجية، و من أجل الاستغلال الأمثل و العقلاني للمعدات و الآلات الخاصة بالصنع.

ج- **مصلحة الصيانة:** تهتم بأعمال الصيانة على مستوى الورشات، و من خلال صنع قطع الغيار بالورشات التابعة لها فهي تلبي الحاجيات الصغيرة للوحدة و هي كذلك تحقق من التكاليف الإضافية و الحسائر، و تقليل للبضائع.

8- دائرة الإدارة و المالية:

إن لهذه الدائرة أهمية بالغة جدا فمن خلالها يمكن معرفة الوضع المالي لهل و ما إذا حققت أرباحها أم لا، و تضم هذه الدائرة المصالح التالية:

أ- **مصحة المستخدمين:** تهتم بجميع عمال الوحدة من خلال المهام التالية:

- توظيف العمال حسب المخطط التنظيمي للمؤسسة؛

- دراسة اقتراحات الترقية المقدمة من طرف جميع المصالح التابعة للوحدة أو في حالات أخرى كالطرد أو الوفاة؛

- متابعة الغياب و تطور الحياة المهنية للعامل من خلال تقديم منحة الخبرة المهنية.

- متابعة أجور العمال شهريا مع حفظ ملفاتهم و يوزع العمال في الوحدة كالتالي:

❖ إطار: 37 إطار؛

❖ عمال متحكمين: 108 عامل متحكم؛

❖ عمال منفذين 184 عامل يدوي؛

❖ المؤقتين 21 مؤقتا؛

❖ المتربصون: 12 متربصا.

و يكون مجموع العمال 338 عاملا.

ب- مصلحة الشؤون الاجتماعية: تقوم بمتابعة شؤون العمال من ناحية الوجبات الغذائية و الأدوية و غيرها من خلال التعااضدية الاستهلاكية التي تباع فيها هذه المواد بأقل تكلفة و كذلك تتابع الملفات الاجتماعية و حوادث العمل.

ج- مصلحة المحاسبة و المالية: تتكون من رئيس المصلحة و فرع المحاسبة العامة الذي يسجل جميع العمليات الخاصة بالشراء و البيع و الأجور و الرواتب، و متابعة ملفات الموردين و الزبائن...، فرع المالية و من أهم مهامه مراقبة الملف الخاص بالتسديد و المتكون من الفاتورة وصل الطلبية، وصل التسليم، و وصل الاستلام، وصل التسديد بالنسبة لعمليات البيع والشراء، أما بالنسبة للخدمات فالملف يتكون من شهادة إنجاز الخدمة، وصل الطلبية، وصل التسديد، كما يعمل فرع المالية على إعداد المقاربات البنكية (Rapprochement bancaire).

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

في هذا المبحث سنتطرق إلى المنهجية المتبعة في الدراسة، حيث نتناول فيه كل من مجتمع وعينة الدراسة، و الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: تقديم أدوات الدراسة الميدانية

من اجل تقديم دراسة ميدانية نتائج دقيقة و صادقة يتوجب تحديد مجموعة من العناصر و الأدوات

أولاً: مجتمع و عينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

يتكون المجتمع الإحصائي من موظفي مؤسسة الوطنية للدهن، على مستوى ولاية سوق أهراس.

2- عينة الدراسة

لم يتم تحديد عينة الدراسة مسبقا قبل توزيع الاستبيان، حيث تم توزيع 50 استمارة، منها 43 صالحة للتحليل وبذلك تشكلت عينة الدراسة من 43 فردا متمثلين في موظفي المؤسسة الاقتصادية للدهن محل الدراسة، وبعد عملية فرز وتنظيم الاستمارات تحصلت على ما يلي:

جدول رقم (03): الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان

النسبة	عدد الاستمارات المسترجعة	النسبة	عدد الاستمارات الموزعة	المؤسسة
20%	9	20%	10	مصلحة الإدارة و المالية
17,78%	8	16%	8	مصلحة المحاسبة
13,33%	6	14%	7	مصلحة البيع
13,33%	6	12%	6	مصلحة الشراء
22,23%	10	24%	12	مصلحة التخطيط و التنظيم و الرقابة
13,33%	6	14%	7	مصالح أخرى
100%	43	100%	50	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة.

نلاحظ من الجدول أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ عددها 50 استمارة وقد تم استرجاع 43 صالحة للدراسة، أما باقي الاستمارات أُلغيت بسبب التماطل أو رفض الإجابة أو نقص الإجابات.

ثانيا: أدوات الدراسة:

من الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة لجمع البيانات حول موضوع الدراسة ما يلي:

1-الاستبيان:

يعد الاستبيان الوسيلة الأكثر شيوعا لجمع البيانات، وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة تعبر عما يرغب الباحث العلمي في معرفته عن طريق عينة الدراسة، حيث يقوم بعرض قائمة الاستبيان وتوفر المادة العلمية الخام للباحث العلمي، وبعد ذلك يتم تبويبها وتصنيفها ومن ثم استخدام الوسائل الإحصائية لتحليلها بدقة، والوصول إلى النتائج النهائية للبحث العلمي، ومعالجة المشكلة المطروحة والتحقق من الفرضيات. حيث يحقق العديد من المزايا منها:

أ- اقل تكلفة ووقت وجهد؛

ب-الشخص المستجيب يبقى غير معروف وهو الشيء الذي يحفز على الإجابة؛

ج-السماح بالحصول على إجابات الأفراد من مناطق مختلفة؛

د-الحصول على المعلومات الضرورية لاستكمال الجانب التطبيقي للمذكرة.

2- هيكل الاستبيان:

لقد احتوت الاستمارة على مقدمة تم شرح فيها كل الجوانب المتعلقة بالموضوع من خلال ذكر عنوان البحث، العينة المختارة والشكر في الأخير.

كما تضمنت استمارة الدراسة 17 سؤال بوبت في جزئين، ويمكن توضيحها كالتالي:

أ-الجزء الأول:تضمن هذا الجزء 4 أسئلة خاصة بالمعلومات الشخصية التي تخص المستجوب وهي كالتالي:

المؤهل العلمي، المهنة، سنوات الخبرة، المصالح المتواجدة بالمؤسسة.

ب-الجزء الثاني:والذي يخص متغيرات الدراسة، حيث قسم بدوره إلى ثلاثة محاور من 17 سؤال مقسمة كما يلي:

● المحور الأول:تضمن 06 أسئلة حول توزيع الأرباح؛

● المحور الثاني:تضمن 06 أسئلة متعلقة بالقرار الاستثماري؛

● المحور الثالث: تضمن 05 أسئلة تشمل العلاقة بين توزيع الأرباح و القرار الاستثماري.

أما عن المقياس المعتمد في الدراسة فقد تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمس درجات، بغية معرفة الاتجاه العام لأراء أفراد العينة حول كل عنصر في الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04) مقياس ليكارت الخماسي

بدائل الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

المصدر: وائل فاضل حسان العكيدي، رأس المال الفكري وأثره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دار مجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة

الأردنية الهاشمية، 2019، ص7

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

و معرفة الاتجاه العام لإجابات العينة يتم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (5-1=4) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (0.80=5/4) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

جدول رقم: (05) المجالات المعيارية لقيمة المتوسط الحسابي

المستوى الموافق له	مجال المتوسط الحسابي المرجح
موافق بشدة	من 1 إلى 1,80
موافق	من 1,81 إلى 2,60
محايد	من 2,61 إلى 3,40
غير موافق	من 3,41 إلى 4,20
غير موافق بشدة	من 4,21 إلى 5

المصدر: عبد الفتاح عز، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام برنامج spss، دار خوارزم للنشر والتوزيع، 2007، ص 540.

بالإضافة إلى أداة الاستبيان تم الاعتماد على البرنامج (spss22) في تحليل المعطيات وبرنامج (Excel2007) في تمثيل الرسومات البيانية.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبيان

يتم في هذا المطلب إجراء اختبار صدق وثبات الاستبيان من خلال:

1- صدق الاستبيان:

بعد الانتهاء من صياغة الأسئلة خضعت الاستمارة لعملية التحكيم من قبل أساتذة في التخصص، بهدف التأكد من الجانب الشكلي وصحة محتوى المعلومات الواردة فيه، والتحقق من تغطيتها جميع جوانب البحث وتم بناء على الملاحظات والتوصيات الواردة من الأساتذة المحكمين ضبط الاستبيان.

2- ثبات الاستبيان: لاختبار ثبات الاستبيان لا بد من حساب معامل ألفا كرونباخ وهذا ما سنتطرق له في الأتي:

يختبر ثبات الاستمارة بقيمة معامل ألفا كرونباخ والتي تكون محصورة بين (0) و (1)، حيث إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر أو يساوي 0.6 يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالثبات.

حيث بعد إجراء اختبار الثبات وذلك بالاعتماد على برنامج spss، أظهرت النتائج ما يلي:

جدول رقم (06) اختبار ألفا كرونباخ

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
17	0,723

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج spss .

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للدهن

نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت 0,723 أي أنها محصورة بين (0) والواحد (1)، كما أن هذه القيمة أكبر من 0,6، ومنه يمكن القول أن استمارة الاستبيان تمتاز بالثبات.

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

بغية معرفة خصائص أفراد العينة المدروسة سيتم عرض وتحليل إجابات، المتعلقة بالمعلومات الشخصية لهم والتي تتكون من أربعة أسئلة حول المؤهل العلمي، المهنة، الخبرة، المصالح المتواجدة بالمؤسسة.

أولاً: خصائص أفراد العينة

يتضمن هذا العنصر عرضاً لخصائص أفراد العينة وتحليلاً لإجاباتها اتجاه متغيرات الدراسة.

1- المؤهل العلمي:

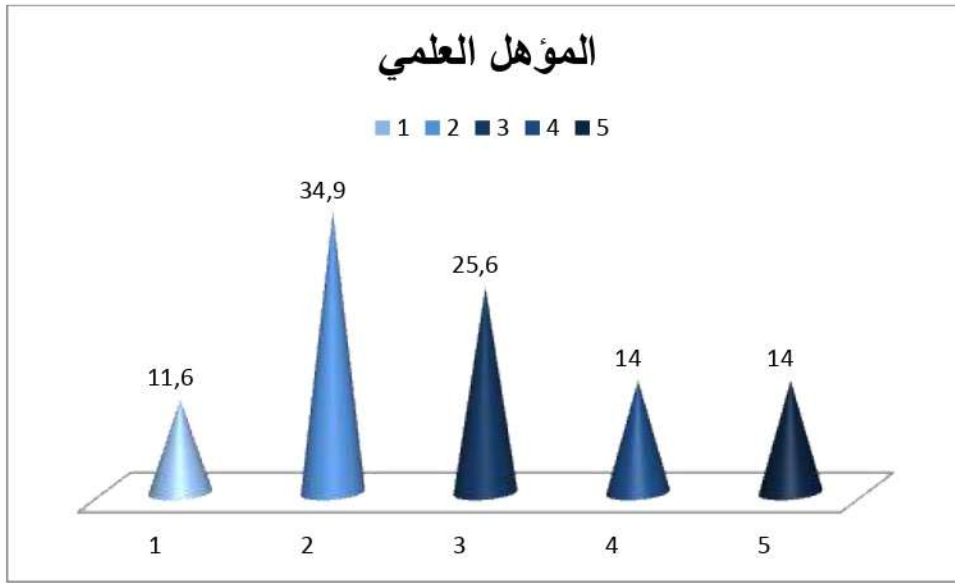
يشمل الجدول التالي تحليل الوصفي لاتجاهات أفراد العينة نحو متغير المؤهل العلمي

جدول رقم (07) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
%11.6	5	دراسات عليا
%34.9	15	ماستر
%25.6	11	ليسانس
%14	6	شهادة مهنية
%14	6	شهادة الكفاءة
%100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

شكل رقم(04) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول والشكل السابقين أظهرت النتائج أن النسبة الأعلى من أفراد العينة هي نسبة الأفراد الحاصلين على شهادة الماستر بنسبة %34.9 أي بما يعادل 15 فرداً، تليها فئة الأفراد الحاصلين على شهادة الليسانس بنسبة %25.6 أي 11 فرداً، أما عن الفئة الموالية هي فئة تخص أصحاب الشهادات المهنية و شهادة الكفاءة بنسبة %14 أي ما يعادل 6 أفراد، و في الأخير تأتي الدراسات العليا، ويرجع الانخفاض في هذه النسبة إلى إن مختلف الوظائف التابعة للمؤسسة تتطلب مستويات أعلى للتوظيف

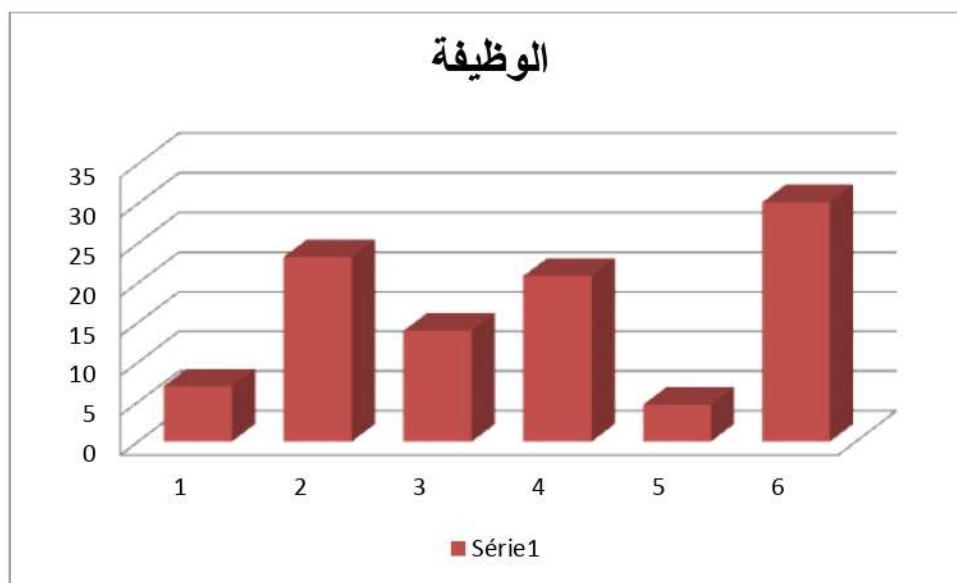
2-الوظيفة: يحتوي الجدول أسفله توزيع أفراد العينة حسب المهنة أو الوظيفة

جدول رقم(08) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	المهنة
%7	3	مدير
%23.3	10	عضو مجلس الإدارة
13.9	6	مدير مالي
%20.9	9	رئيس مصلحة
%4.7	2	محاسب
%30.2	13	مهنة أخرى
%100	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات spss.

شكل رقم(05) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن عينة الدراسة اشتملت على فئات إدارية مختلفة منها:

مدير، عضو المجلس الإدارة، مدير مالي، رئيس مصلحة، محاسب، مهنة أخرى بنسب 7% 23.3% 13.9% 20.9% 4.7% 13.9% على التوالي، و مما سبق نستنتج أن أفراد العينة يشغلون مناصب مختلفة وهذا راجع إلى أسباب مختلفة منها المؤهلات العلمية و الخبرة... إلخ.

3- سنوات الخبرة

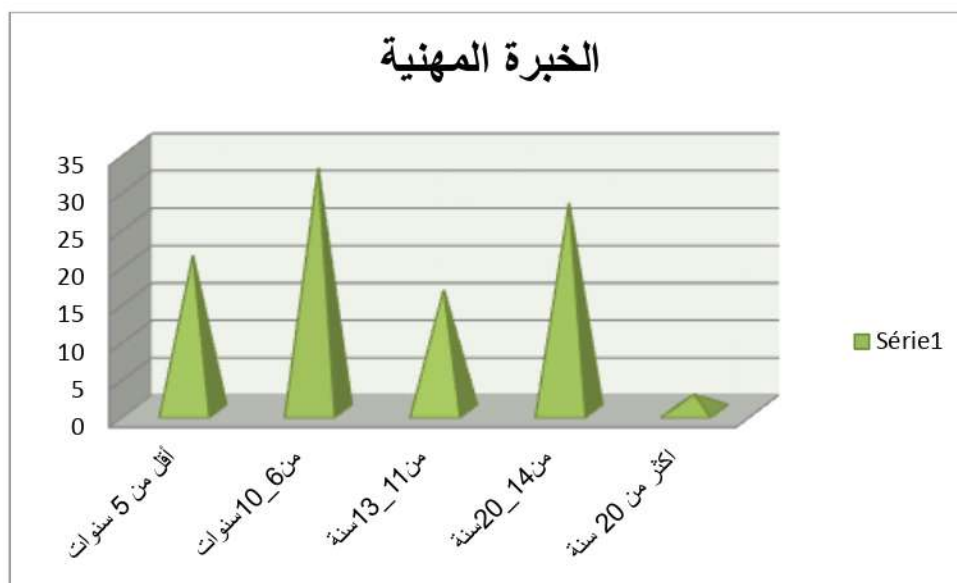
يوضح الجدول والشكل التاليين نتائج التحليل الوصفي للبيانات الشخصية حسب سنوات الخبرة.

جدول رقم: (09) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
20.9%	9	اقل من 5 سنوات
32.6%	14	من 6-10 سنوات
16.3%	7	من 10-11 سنة
27.9%	12	أكثر من 20 سنة
100%	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

شكل رقم: (06) توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

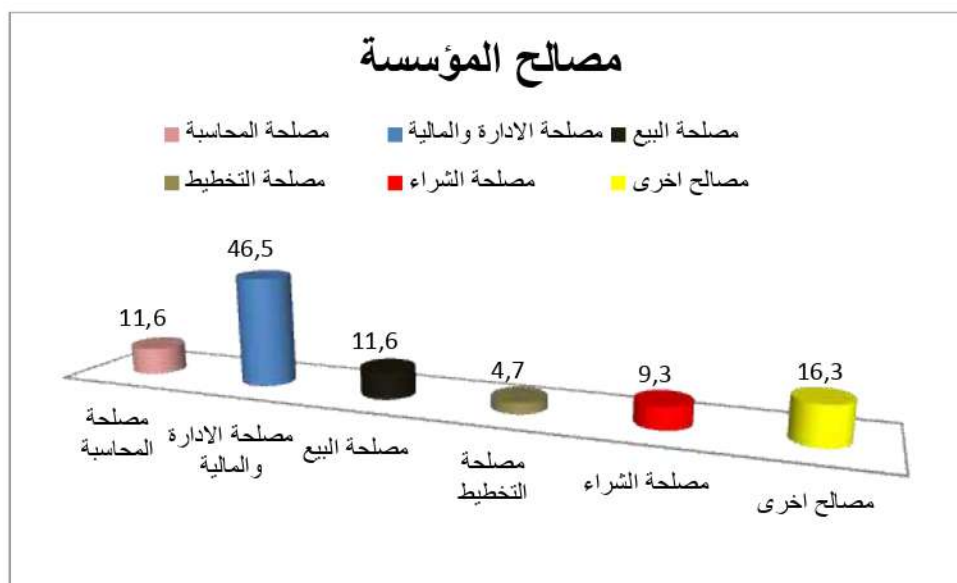
يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابقين أن أكبر نسبة من سنوات الخبرة كانت لدى الموظفين الذين لديهم بين 6 و 10 سنوات عمل وقدرت نسبتها %32,6، وهذا ممكن لان العينة محل الدراسة تغلب عليها فئة الشباب، تليها مباشرة فئة ما بين 11 و 20 سنة بنسبة %31,1، ثم فئة أقل من 5 سنة و بنسبة %20,9، هذه المؤشرات جيدة تدل على أن معظم أفراد العينة لهم خبرة في العمل، بينما تمثل النسبة الأقل فئة أكثر من 20 سنة بنسبة %4.7.

جدول رقم: (10) توزيع أفراد العينة حسب المصالح المتواجدة بالمؤسسة

النسبة المئوية	التكرار	المصالح المتواجدة بالمؤسسة
%11.6	5	مصلحة المحاسبة
%46.5	20	مصلحة الإدارة و المالية
%11.6	5	مصلحة البيع
%4.7	2	مصلحة التخطيط و التنظيم و المراقبة
%9.3	4	مصلحة الشراء
%16.3	7	مصالح أخرى
100%	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

شكل رقم (07) أفراد العينة حسب مصالح المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض وتقييم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من خلال الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل فقرات الاستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة و المستخدم لعرض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات المتشابهة عن جميع الفقرات.

(1) تحليل فقرات المحور الأول للاستبيان " توزيع الأرباح "

يمكن تلخيص نتائج هذا المحور في الجدول التالي:

جدول رقم (11) تحليل عبارات المحور الأول

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عبارات المحور الأول
موافق بشدة	4	1.25	3.90	01 تخضع توزيعات الأرباح إلى عدة عوامل
موافق بشدة	5	1.09	3.88	02 يتم توزيع الأرباح وفق سياسة المنشأة
موافق بشدة	3	0.92	4.04	03 تأخذ سياسة توزيع الأرباح في الحسبان القرارات الاستثمارية
موافق بشدة	6	1.20	3.86	04 تتأثر توزيعات الأرباح السنوية بمستوى سيولة المؤسسة
موافق	2	0.98	4.06	05 يتم المفاضلة بين القرارات الاستثمارية من خلال سياسة (توزيع الأرباح)
موافق بشدة	1	0.89	4.32	06 تؤثر المخاطر المتوقعة سلبا على قيمة أرباح المؤسسة
موافق بشدة	/	6.33	24.06	المحور الأول : توزيع الأرباح

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss

الفصل الثاني:..... الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للدهن

يتضمن الجدول السابق كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري و الاتجاه العام لكل عبارة من عبارات المحور الأول المتعلق بتوزيع الأرباح.

حيث نجد العبارة رقم (06)المتتمثلة في"تؤثر المخاطر المتوقعة سلبا على قيمة أرباح المؤسسة"حصلت من بين جميع عبارات المحور على أكبر متوسط حسابي، بمقدار 4.32و يمكن تفسير الارتفاع في هذه القيمة بتوجه مجمل إجابات المستجيبين إلى درجة موافق بشدة و يعكس ذلك أن المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة تبين أن المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسة تؤثر على قيمة أرباحها بالسلب ، و بانحراف معياري 0.98مما يعكس انسجام إجابات أفراد العينة وعدم تشتتها.

كما أن العبارة رقم(04) التي تنص على " تتأثر توزيعات الأرباح السنوية بمستوى سيولة المؤسسة "تحصلت على اقل متوسط حسابي بمقدار 3,86 يفسر هذا توجه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة بدرجة اقل، وانحراف معياري 1.20، يعكس اختلاف وتشتت آراء أفراد العينة.وبشكل عام فإن المحور الأول له متوسط حسابي يقدر ب: 24.06 و انحراف معياري ب: 6.33، حيث نجد أن قيمة المتوسط الحسابي عند مستوى قبول مرتفع، مما يدل أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تخضع لتوزيعات الأرباح .

2- تحليل عبارات المحور الثاني للاستبيان: "القرار الاستثماري"

يمكن تلخيص نتائج هذا المحور في الجدول التالي:

جدول رقم (12) تحليل عبارات المحور الثاني

عبارات المحور الأول	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01 يعد الاستثمار في مؤسستك من الأولويات الإستراتيجية	3.93	0.93	5	محايد
02 تسعى المؤسسة إلى التنمية من خلال الاستثمار	4.11	1.07	4	موافق بشدة
03 اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج إلى دراسة مفصلة و شاملة	4.48	0.85	1	موافق بشدة
04 القرار الاستثماري الرشيد يتطلب من متخذه الخبرة و الدراسة الدقيقة	4.30	0.88	3	موافق بشدة
05 تسعى المؤسسة عند اتخاذ القرار الاستثماري إلى توفير الحماية لرأس مالها	4.34	0.89	2	موافق بشدة
06 تعتمد القرارات الاستثمارية على جودة المعلومات الموجودة في الميزانية العامة للمؤسسة	3.67	1.44	6	موافق بشدة
المحور الثاني القرار الاستثماري	24.83	6.06	/	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال نتائج الجدول رقم (12) المتتمثلة لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية في المؤسسة محل الدراسة نلاحظ أن اتجاه عينة الدراسة كانت إيجابية فجميع المتوسطات الحسابية لفقرات الدراسة كانت أعلى من متوسط المقدر

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للدهن

ب:(03) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.64 و 4.48) و انحراف معياري بين (0.88 و 1.44) مما يدل على وجود اتفاق و انسجام بين أفراد العينة

نجد العبارة رقم(03)التمثلة في " اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج لدراسة مفصلة و شاملة " حصلت من بين جميع عبارات المحور على أكبر متوسط حسابي، بمقدار 4.48 و يمكن تفسير الارتفاع في هذه القيمة بتوجه مجمل إجابات المستجيبين إلى درجة موافق بشدة مما يفسر أن القرارات الاستثمارية الرشيدة تتطلب أن يكون متخذها يتمتع بالخبرة و القدرة على القراءة الصحيحة لما يصاحب هذا القرار من مخاطر مستقبلية، و بانحراف معياري. 0.85 يعكس انسجام إجابات أفراد العينة وعدم تشتتها. كما أن العبارة رقم(06) " تعتمد القرارات الاستثمارية على جودة المعلومات الموجودة في الميزانية العامة للمؤسسة " تحصلت على اقل متوسط حسابي بمقدار 3.67 يفسر هذا توجه إجابات أفراد العينة نحو درجة موافق بشدة و الذي حظي بأقل درجة بانحراف معياري 1.44، مما يعكس عدم تجانس آراء أفراد العينة. وبشكل عام فان المحور الثاني له متوسط حسابي يقدر ب24.83، و انحراف معياري. 6.06، حيث نجد أن قيمة المتوسط الحسابي عند مستوى قبول مرتفع.

3-تحليل عبارات المحور الثالث للاستبيان: "علاقة توزيع الأرباح بالقرار الاستثماري"

يمكن تلخيص نتائج هذا المحور في الجدول التالي:

جدول رقم (13) تحليل عبارات المحور الثالث

الاتجاه العام	الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عبارات المحور الثالث
موافق	1	0.97	3.83	01 يرتبط القرار الاستثماري بمدى تحقيق أرباح
موفق بشدة	2	1.41	3.65	02 تتأثر القرارات الاستثمارية بقيمة الأرباح المحققة
موافق	3	0.75	3.34	03 تلجأ المؤسسة إلى إعادة استثمار الأرباح الغير الموزعة
محايد	5	0.95	2.60	04 تؤثر جودة المعلومة المالية على القرار الاستثماري
موافق	4	1.06	3.32	05 تتخذ القرارات الاستثمارية لتحقيق الربح بناء على العائد المتوقع من الاستثمار
موافق	/	5.14	16.72	المحور الثالث: علاقة توزيع الأرباح بالقرار الاستثماري

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج spss.

يتضمن الجدول أعلاه المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والاتجاه العام لكل عبارة من عبارات المحور الثالث المتعلقة بعلاقة توزيع الأرباح بالقرار الاستثماري نجد أن العبارة رقم (01) " يرتبط القرار الاستثماري بمدى تحقيق أرباح المؤسسة " حصلت هذه العبارة على أكبر متوسط حسابي يقدر ب: 3.83 مما يبين أن عند اتخاذ القرار الاستثماري يجب الحصول على المعلومات المتعلقة بأرباح و خسائر المنشأة و انحراف معياري ب: 0.97

الفصل الثاني:.....دراسة الميدانية للمؤسسة الوطنية للدهن

كما نجد أن العبرة رقم (04) " تؤثر جودة المعلومة المالية على القرار الاستثماري " تحصلت على اقل متوسط حسابي يقدر بـ 2.60 يفسر هذا اتجاه أفراد العينة نحو اتجاه محايد بدرجة اقل ومستوى قبول ضعيف، في حين تحصلت على انحراف معياري يقدر بـ 0.95.

بشكل عام فان المحور الثاني قد حصل على متوسط حسابي يقدر بـ 16.72 حيث نجد أن هذه القيمة عند مستوى عالي، وانحراف معياري 5.14 يفسر اتفاق آراء أفراد العينة و عدم تشتتها، و يدل كل هذا على أن المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة علاقة توزيع الأرباح فيها بالقرار الاستثماري علاقة تأثر و تأثير.

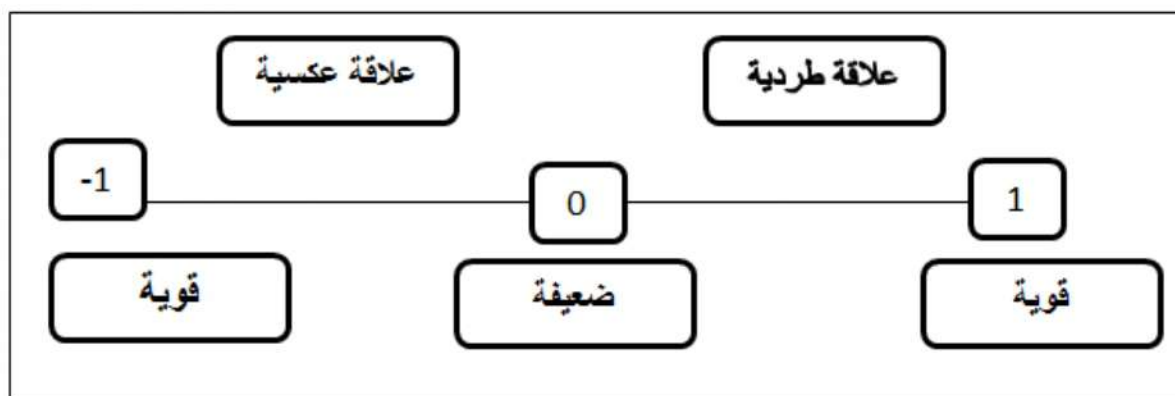
المطلب الثالث:دراسة الارتباط واختبار التحليل التباين الأحادي (Anova) بين محاور الدراسة

سنحدد من خلال هذا المطلب مقدار الارتباط بين متغيري الدراسة، و مدى تأثير المتغيرات الوصفية على إجابات العينة حول محاور الدراسة R1 و R2.

أولاً:دراسة الارتباط بين محوري الدراسة

من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع بين محاور الدراسة R1 و R2 وتحديد مقدار الارتباط بينهما، سيتم حساب معامل الارتباط (person) و يأخذ المعامل قيمة محصورة بين 1 و -1 وتدل إشارته على اتجاه العلاقة، طردية (موجبة)، أو طردية (سالبة).

شكل رقم (08) سلم معامل الارتباط بيرسون



المصدر: غيث البحر، معن التنجي، التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برامج spss ibm، مركز سير للدراسات الإحصائية والسياسات العامة، 2014، ص 89.

جدول رقم:(13)معامل الارتباط بيرسون بين توزيع الأرباح (R1)و القرار الاستثماري و علاقة التأثير بينهما (R2)

R2	R1	البيان
0.433		معامل الارتباط بيرسون
00		مستوى الدلالة
43		حجم العينة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الجدول يختبر الفرضيتين التاليتين:

1- الفرضية الصفرية (H0): لا توجد علاقة بين محوري الدراسة (R1) و (R2) بحيث نقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أكبر من القيمة 0,05.

2- الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة بين محوري الدراسة (R1) و (R2) بحيث نقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة اقل من القيمة 0,05.

❖ نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بين محوري الدراسة (R1) و (R2) مساوي للقيمة 0,433 بمستوى دلالة أكبر من 0,05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية (H0) بمعنى توجد علاقة بين محوري الدراسة (R1) و (R2) وبالرجوع للسلم السابق نلاحظ أن القيمة تقع في المجال أكبر من 0,4 بالموجب حيث أنها تقترب من 1 وبالتالي يمكن القول أن العلاقة بين متغيري الدراسة (R1) و (R2) علاقة طردية قوية، أي هناك علاقة تأثير وتأثر بين توزيع الأرباح و القرار الاستثماري

ثانيا: اختبار تحليل التباين الأحادي (Anova)

يستعمل هذا الاختبار قصد معرفة تأثير المتغيرات النوعية للدراسة التي تحتمل أكثر من حدثين على إجابات العينة على محاور الدراسة (R1) و (R2).

1- اختبار تأثير الفئة حسب المؤهل العلمي على إجابات محاور الدراسة

لدينا فرضيتان:

أ- الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على إجابات العينة على المحور الأول (R1) والمحور الثاني (R2) بحيث نقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أكبر من 0,05.

ب- الفرضية البديلة (H1): يوجد تأثير لمتغير المؤهل العلمي على إجابات العينة على المحور الأول (R1) والمحور الثاني (R2) بحيث نقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة اقل من 0,05.

بالرجوع إلى الاستبيان برنامج spss كانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم: (15) اختبار تأثير الأفراد حسب المؤهل العلمي على إجابات محاور الدراسة

F	مستوى الدلالة	درجة الحرية	البيان المحاور
	(Sig)	(Ddl)	
2.670	0.047	42	المحور R1
2.476	0.060	42	المحور R2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

❖ نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار التباين الأحادي (Anova) تظهر كالتالي:
قيمة مستوى الدلالة بالنسبة لتأثير متغير المؤهل العلمي على إجابات المحور الأول (R1) و (R2) مساوية لقيمة 0,047، 0,060 على التوالي أي أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H0) بمعنى يوجد تأثير لمتغير الفئة العمرية على إجابات العينة على المحورين (R1) و (R2)، و نقبل الفرضية البديلة.

2- اختبار تأثير الوظيفة على إجابات محاور الدراسة
لدينا فرضيتان:

أ- الفرضية الصفرية (H0): لا يوجد تأثير لمتغير المستوى التعليمي على إجابات العينة على المحور الأول (R1) والمحور الثاني (R2) بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أكبر من 0,05.

ب- الفرضية البديلة (H1): يوجد تأثير لمتغير المستوى التعليمي على إجابات العينة على المحور الأول (R1) والمحور الثاني (R2) بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أقل من 0,05 .

جدول رقم: (16) اختبار تأثير الوظيفة على إجابات محاور الدراسة

F	مستوى الدلالة	درجة الحرية	البيان المحاور
	(Sig)	(Ddl)	
4.633	0.002	42	المحور R1
1.668	0.167	42	المحور R2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

❖ نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار التباين الأحادي (Anova) تظهر كالتالي:
قيمة مستوى الدلالة بالنسبة لتأثير متغير المستوى التعليمي على إجابات المحور الأول (R1) و (R2) مساوية لقيمة 0,022، 0,167 على التوالي أي أقل من 0,05 أو يساويها وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (H0) بمعنى يوجد تأثير لمتغير الوظيفة على إجابات العينة على المحورين (R1) و (R2).

3- اختبار تأثير سنوات الخبرة على إجابات محاور الدراسة

لدينا فرضيتان:

- أ- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على إجابات العينة على المحور الأول (R_1) والمحور الثاني (R_2) بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أكبر من 0,05.
- ب- الفرضية البديلة (H_1): يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على إجابات العينة على المحور الأول (R_1) والمحور الثاني (R_2) بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أقل من 0,05.

جدول رقم: (17) اختبار تأثير الخبرة على إجابات محاور الدراسة

F	مستوى الدلالة	درجة الحرية	البيان المحاور
	(Sig)	(Ddl)	
1.434	0.241	42	المحور R1
0.751	0.564	42	المحور R2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

❖ نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار التباين الأحادي (Anova) تظهر كالتالي:

قيمة مستوى الدلالة بالنسبة لتأثير متغير الصنف المهني على إجابات المحور الأول (R_1) و (R_2) مساوية لقيمة 0,241، 0,564 على التوالي أي أكبر من 0,05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) بمعنى لا يوجد تأثير لمتغير الصنف الخبرة على إجابات العينة على المحورين (R_1) و (R_2).

4 - اختبار تأثير المصالح المتواجدة على مستوى المؤسسة على إجابات محاور الدراسة

لدينا فرضيتان:

- أ- الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على إجابات العينة على المحور الأول (R_1) والمحور الثاني (R_2) بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أكبر من 0,05.
- ب- الفرضية البديلة (H_1): يوجد تأثير لمتغير سنوات الخبرة على إجابات العينة على المحور الأول (R_1) والمحور الثاني (R_2) بحيث تقبل هذه الفرضية عندما يكون مستوى الدلالة أقل من 0,05.

جدول رقم: (18) اختبار تأثير المصالح على إجابات محاور الدراسة

F	مستوى الدلالة (Sig)	درجة الحرية (Ddl)	البيان المحاور
3.426	0.12	42	المحور R1
3.644	0.009	42	المحور R2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

❖ نلاحظ أن مستوى الدلالة لاختبار التباين الأحادي (Anova) تظهر كالتالي:

قيمة مستوى الدلالة بالنسبة لتأثير متغير سنوات الخبرة على إجابات المحور الأول (R1) و (R2) مساوية لقيمة 0,12 ، 0,009 على التوالي أي أقل من 0,05 وبالتالي لا نقبل الفرضية الصفرية (H0) بمعنى يوجد تأثير لمتغير سنوات المصالح على إجابات العينة على المحورين (R1) و (R2).

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل أن الدراسة الميدانية تمثلت في استبيان تكون من ثلاثة محاور مكونين من مجموعة من العبارات، وللقيام بالتحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية و الاستدلالية، و شملت الدراسة عينة من المجتمع تتكون 43 فردا متمثلين في موظفين متواجدين مؤسسة اقتصادية، موزعين على مصالح مختلفة من اجل معرفة آرائهم حول أثر توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية وتم تحليل الاستبيان باستخدام برنامج .spss

من خلال تحليل نتائج الاستبيان تبين أن قيمة الأرباح تساعد المستثمر أو المسير على اتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة، وهذا ما تم تأكيده من خلال معامل الارتباط بيرسون الذي عبر عن وجود علاقة ايجابية بين المتغير التابع والمستقل.

الخلاصة

من بين أهم أهداف الإدارة تعظيم قيمة المؤسسة، وهذه الأخيرة تتأثر بمجموعة من العوامل من بينها سياسة توزيع الأرباح والتي تعتبر من أهم المصادر التمويلية كونها تعمل على توفير التمويل الداخلي للمؤسسة من خلال احتجاز الأرباح دون الحاجة إلى أطراف أخرى

من أهم القرارات المالية قرار توزيع الأرباح لارتباطه بقراري الاستثماري والتمويل إذ يترتب على هذه السياسة التأثير على الخطط الاستثمارية والتمويلية للمؤسسة في حد ذاتها مما يجعل هذه السياسة تحظى بأهمية بالغة لدى مالكي المؤسسة بل يتعدى ذلك جمهور المستثمرين والمحللين الحاليين، تتضمن سياسة توزيع الأرباح قرار المفاضلة بين البدائل توزيع الأرباح على المساهمين وبين احتجازها بغرض استثمارها تقوم هذه السياسة بإعطاء إشارات حول وضعية المؤسسة و أدائها بحيث توزع الأرباح بشكل نقدي، أو تكون توزيعات في شكل أسهم وتلجأ المؤسسة إلى توزيع أرباحها إذ ما توفرت لديها فرص استثمارية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى : تتمثل توزيعات الأرباح في قيام المؤسسة بتحديد النسبة التي ينبغي توزيعها من الأرباح المحققة هذه الفرضية صحيحة و مؤكدة في الفصل الأول للمبحث الأول، حيث أن توزيعات الأرباح عبارة عن ذلك الجزء الذي يوزع على الملاك أو المساهمين .

الفرضية الثانية: تتأثر القرارات الاستثمارية للمؤسسة بسياسة توزيع الأرباح هذه الفرضية صحيحة و ثبتت صحتها من خلال الجانب التطبيقي و بنسبة 30.65 % أي أن العلاقة بين المتغيرين علاقة تأثير و تأثير.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توزيع الأرباح و القرار الاستثماري $\alpha = 0.05$ هذه الفرضية صحيحة و ثبتت صحتها من خلال اختبار معامل الارتباط بيرسون بمعنى علاقة توزيع الأرباح و القرار الاستثماري علاقة طردية موجبة . و قد حالت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية و فيما يلي تلخيص نتائج الدراسة:

أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج يمكن تقسيمها في النقاط التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

- تمثل الأرباح التي تحققها المؤسسات أهمية كبيرة من جهة نظر المساهمين، وكذلك من وجهة نظر إدارة المؤسسة
- تأخذ سياسة توزيعات الأرباح شكلان: توزيعات نقدية (توزيعات في شكل أسهم)؛
- تعد توزيع الأرباح من أهم القرارات المالية التي تسترشد إدارة المؤسسة عند المفاضلة بين بديلين أحدها توزيع الأرباح؛ على الملاك أو المساهمين والآخر احتجازها بهدف الاستثمار ويرتبط قرار المفاضلة بمحددات يعتبر فيها قرار الاستثمار وقرار التمويل؛

الخاتمة

- تخضع سياسات توزيع الأرباح إلى عدة عوامل قانونية، و أخرى تعاقدية؛
- يحكم القرار الاستثماري مقومات منها استراتيجية، الاسترشاد بالأسس العلمية، مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة بينهما؛
- الهدف الاستراتيجي في اتخاذ القرارات الاستثمارية تعظيم قيمة المؤسسة من خلال تحقيق أرباح؛
- كلما تميزت المعلومات الواردة في القوائم و التقارير المالية بالجودة كلما زادت القدرة التنبؤية للأحداث و المخاطر؛ المستقبلية، و هذا يساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

- توصلت النتائج التطبيقية إلى أن المخاطر التي تواجه المؤسسة الوطنية للدهن لها تأثير سلبي على الأرباح الموزعة؛
- توجد علاقة وطيدة بين قرار الاستثماري و توزيع الأرباح في مؤسسة الدهن ب: 0.433 أي ما يعادل نسبة 43%؛
- لا توجد علاقة بين الأرباح الموزعة و سيولة المؤسسة بمعنى لا تتأثر توزيعات الأرباح بحجم سيولة مؤسسة الدهن؛
- المعلومات المالية التي تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية تساهم بنسبة ضعيفة جدا في ربط العلاقة بين المتغيرين قدرت ب: 2.60 و هي متوسط حسابي ضعيف جدا؛
- عند اتخاذ القرار الاستثماري تأخذ المؤسسة رأس مالها في الحسبان بدراسة و تقييم درجة السيولة و ذلك من أجل توفير الحماية له.

الاقتراحات و التوصيات:

بناء على ما سبق يمكن أن نستخلص جملة من الاقتراحات و التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

- العمل على تحسسي المخرجات المالية التي تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية؛
- استغلال سياسة توزيع الأرباح كإحدى القرارات المالية المهمة التي تعمل على تعظيم قيمة المؤسسة؛
- محاولة تحقيق نتائج إيجابية من قيمة الأرباح المحققة مما يؤدي زيادة النتائج القابلة للتوزيع و بالتالي الاستفادة من أرباح إضافية؛
- إعادة استثمار الأرباح الغير موزعة لتحقيق عائد،
- توجيه قرارات الإدارة بما يخدم مصالح مختلف الأطراف.

أفاق الدراسة:

- إعادة نفس الموضوع على عينة أكبر للحصول على نتائج أدق؛
- دراسة تأثير توزيع الأرباح من المنظور الإسلامي؛
- أثر هيكل رأس المال و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- حسن بلعجوز، نظرية القرار مدخل إداري و كمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008
- 2- حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن.
- 3- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
- 4- صفوت احمد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 5- صلاح الشنواني، دراسات في اقتصاديات الأعمال، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1970.
- 6- طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010 .
- 7- طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوي، عمان، الاردن
- 8- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 9- عبد الغفار الحنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 10- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008
- 11- عبد الغفار حنفي و رسمية زكي قرياقص، أساسيات الاستثمار الرأسمالي و تقييم الأداء، الدار الجامعية الإسكندرية، 2013.
- 12- الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية طباعة و نشر و توزيع، الإسكندرية مصر 2001.
- 13- عطا الله، بن وارد، صالح عبد الله الرزق، محاسبة الشركات الأشخاص، دارزهران عمان، الأردن، 1999
- 14- غيث البحر، معن التنجي، التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برامج spss ibm، مركز سير للدراسات الإحصائية والسياسات العامة، 2014.
- 15- فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، إثراء للنشر عمان 2013 ، ص 364.
- 16- فيصل محمود الشواوة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري و محتوى علمي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن 2013.
- 17- قاسم نايف علوان، ادارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، طبعة الثانية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2012،

قائمة المراجع

- 18- مُجَّد سعيد، مُجَّد الرملاوي، سياسة الأجرور و الأرباح و الفوائد في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012 .
- 19- مُجَّد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الاستثمارية، طبعة أولى، دار وائل للنشر و التوزيع عمان 2005.
- 20- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، مصر 2005
- 21- مرعي عبد الحفي، المحاسبة المالية المتقدمة، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، مصر، 1993.
- 22- وائل فاضل حسان العكيدي، رأس المال الفكري وأثره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دار امجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019.
- 23- يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012 .

ثانيا : الرسائل و المذكرات

أ- الرسائل:

- 1- أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية غزة فلسطين: 2011 .
- 2- حسن مُجَّد قشطة، أثر الإعلان عن توزيعات الأرباح على أسعار و قيم تداول أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، المحاسبة و التمويل كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، 2017 .
- 3- عبد الكريم بوحادرة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة، دور سياسة توزيع الأرباح في تحديد القيمة السوقية للسهم، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير غير منشورة، إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر 2012 .
- 4- علي بن الضب دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة المسعرة بالبورصة، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008 .
- 5- وسيم سليمان مخلوف، أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركات دراسة المصارف في سوق عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة افتراضية السورية، 2019 .

ب- الأطروحات:

- 1- بن ابراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية من اجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية بنك البركة الجزائر، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

- 2- بن حركو غنية، واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الدكتوراة، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق 2014 .
- 3-- سليم بن رحون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، محاسبة، مجّد خيضر بسكرة الجزائر، 2019 .
- 4- نائلة فتحي زكريا، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار، بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، 2014، .
- ثالثا: المجالات

- 1-خولة شهاب نجم، أهمية استخدام الأساليب الكمية و الرياضية في تقييم القرارات الاستثمارية، مجلد السابع و العشرون، العدد الخامس، مجلة التقني، هيئة التعليم التقني، 2014 .
- 2--عياش زبير، برحايلى أحلام، أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال، مجلة البشائر الاقتصادية العدد45 جامعة العربي بن مهيدي 2018 .
- 3-سندسية مروان الحيايلى، سلطان، ليث مجّد جعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق، للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الموصل العراق، العدد00، 2015.
- 4- ضحى مجّد العيسى، أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2018.
- 5- مجّد عد العزيز، أثر درجة التخصص الصناعي لمراجع الحسابات، العدد الثاني، 2018، جامعة المحاسبة و المراجعة.
- رابعا: المؤتمرات
- 1- نيفين عزت أبو يوسف و أسماء عبد المنعم، استخدام مدخل منفعة المعلومات في قياس انعكاسات أزمة كورونا على جودة التقارير المالية ، المؤتمر العلمي الخامس أثر أزمات ورونا على الاقتصاد القومي: المقترحات و الحلول، جامعة طنطا مصر 2021 .
- خامسا: المواقع
- 1-عبد العال هاشم أبو خشبة، مفاهيم و خصائص القرارات الاستثمارية و العوامل المؤثرة فيها [على الخط]، <http://q8seb.blogspot.com>، تاريخ الإطلاع 2022/03/26.
- المراجع الأجنبية:

- 1- Hulin, H, Toute la finance, 3^{eme} édition organisation, paris, 2004.
- 2- Al-Malkawi, Husam- Aldin, N, Twaresh, Abdullah, and Harery Khadija, Determinants of the Likelihood to Pay Dividends Evidence from Saudi Arabia, journal of American Science, Vol 09, No 12, 2013

الملاحق

جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: 2022 / 2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: مالية مؤسسة

استمارة الاستبيان

في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة بعنوان أثر توزيع الأرباح على القرار الاستثماري في ظل جودة التقارير المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة عينة من المصالح المتواجدة في مؤسسة الوطنية للدهن وحدة - سوق أهراس - نرجو من سيادتكم الموقرة أن تمدولنا يد المساعدة بالإجابة على هذا الاستبيان بدقة وموضوعية مما يعزز الثقة في نتائج الدراسة التي نأمل أن تعود على الجميع بالنفع

تحت إشراف الأستاذ:

د. عبد العزيز قتال

من إعداد:

دريد إيمان

الملاحق

الجزء الأول : المعلومات الشخصية

1- الشهادة أو المؤهل العلمي:

<input type="text"/>	ليسانس	<input type="text"/>	ماستر	<input type="text"/>	دراسات عليا
		<input type="text"/>	شهادة الكفاءة		شهادة مهنية
		<input type="text"/>		<input type="text"/>	

2- المهنة أو الوظيفة:

<input type="text"/>	مدير مالي	<input type="text"/>	عضو مجلس الإدارة	<input type="text"/>	مدير مالي
<input type="text"/>	مهنة أخرى	<input type="text"/>	محاسب	<input type="text"/>	رئيس مصلحة

3- الخبرة:

<input type="text"/>	11 -	<input type="text"/>	من 6-10 سنوات	<input type="text"/>	أقل من 5 سنوات 13 سنة
		<input type="text"/>	أكثر من 20 سنة	<input type="text"/>	من 14-20 سنة

5- المصالح المتواجدة في المؤسسة:

<input type="text"/>	مصلحة البيع	<input type="text"/>	مصلحة الإدارة و المالية	<input type="text"/>	مصلحة المحاسبة
<input type="text"/>		<input type="text"/>	مصلحة الشراء	<input type="text"/>	مصلحة التخطيط و التنظيم و الرقابة
				<input type="text"/>	مصالح أخرى

الملاحق

الجزء الثاني : محاور الاستبيان

المحور الأول: توزيع الأرباح

الرجاء وضع (×) في الخانة المناسبة

المحور الأول: توزيع الأرباح						
الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تخضع توزيعات الأرباح إلى عدة عوامل					
02	يتم توزيع الأرباح في الحسبان القرارات الاستثمارية					
03	تأخذ سياسة توزيع الأرباح في الحسبان القرارات الاستثمارية					
04	تتأثر توزيعات الأرباح السنوية بمستوى سيولة المؤسسة					
05	يتم المفاضلة بين القرارات الاستثمارية من خلال سياسة المؤسسة (توزيع الأرباح)					
06	تؤثر المخاطر المتوقعة سلبا على قيمة أرباح المؤسسة					

المحور الثاني: القرار الاستثماري

المحور الثاني: القرار الاستثماري						
الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يعد الاستثمار في مؤسستك من الأولويات الإستراتيجية					
02	تسعى المؤسسة إلى التنمية المالية من خلال الاستثمار					
03	اتخاذ القرارات الاستثمارية يحتاج إلى دراسة مفصلة و شاملة					
04	القرار الاستثماري الرشيد يتطلب من متخذه الخبرة و الدراسة الدقيقة					
05	تسعى المؤسسة عند اتخاذ القرار الاستثماري إلى توفير الحماية لرأس مالها					
06	تعتمد القرارات الاستثمارية على جودة المعلومات الموجودة في الميزانية العامة					

الملاحق

المحور الثالث: علاقة توزيع الأرباح بالقرار الاستثماري

المحور الأول: القرار الاستثماري

الرقم	العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يرتبط القرار الاستثماري بمدى تحقيق أرباح					
02	تتأثر القرارات الاستثمارية بقيمة أرباح المؤسسة					
03	تلجأ المؤسسة إلى إعادة استثمار الأرباح الغير موزعة					
04	تؤثر جودة المعلومة المالية على القرار الاستثماري					
05	تؤثر جودة القرارات الاستثمارية لتحقيق الربح بناء على العائد المتوقع من الاستثمار					

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	43	100,0
	Exclue ^a	0	,0
	Total	43	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,723	17

Statistiques

التعليمي المؤهل

N	Valide	Manquant
	43	0

التعليمي المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عليا در اسات	5	11,6	11,6	11,6
	ماستر	15	34,9	34,9	46,5
	ليسانس	11	25,6	25,6	72,1
	مهنية شهادة	6	14,0	14,0	86,0
	كفاءة شهادة	6	14,0	14,0	100,0
	Total	43	100,0	100,0	

Statistiques

الوظيفة

N	Valide	43
	Manquant	0

الوظيفة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide مدير	3	7,0	7,0	7,0
ادارة مجلس عضو	10	23,3	23,3	30,2
مالي مدير	6	14,0	14,0	44,2
مصلحة رئيس	9	20,9	20,9	65,1
محاسب	2	4,7	4,7	69,8
اخرى مهنة	13	30,2	30,2	100,0
Total	43	100,0	100,0	

Statistiques

الخبرة

N	Valide	43
	Manquant	0

الخبرة

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide سنوات 5 من اقل	9	20,9	20,9	20,9
سنوات 6_10 من	14	32,6	32,6	53,5
سنة 11_13 من	7	16,3	16,3	69,8
سنة 14_20 من	12	27,9	27,9	97,7

الملاحق

سنة 20 من اكثر	1	2,3	2,3	100,0
Total	43	100,0	100,0	

الملحق 8

Statistiques

المؤسسة مصالح

N	Valide	43
	Manquant	0

المؤسسة مصالح

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide المحاسبة مصلحة	5	11,6	11,6	11,6
والمالية الإدارة مصلحة	20	46,5	46,5	58,1
البيع مصلحة	5	11,6	11,6	69,8
والرقابة والتنظيم التخطيط مصلحة	2	4,7	4,7	74,4
الشراء مصلحة	4	9,3	9,3	83,7
اخرى مصالح	7	16,3	16,3	100,0
Total	43	100,0	100,0	

الملحق 9

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
عوامل عدة الى الارباح توزيعات تخضع	43	3,9070	1,25003
المنشأة سياسة وفق الارباح توزيع يتم	43	3,8837	1,09565
الحسين في الارباح توزيع سياسة تاخذ	43	4,0465	,92462
الاستثمارية القرارات			
السنوية الارباح توزيعات سياسة تتاثر	43	3,8605	1,20675
المؤسسة سيولة بمستوى			
الاستثمارية القرارات بين المفضلة يتم			
توزيع(المؤسسة سياسة خلال من	43	4,0698	,98550
(الارباح)			

الملاحق

قيمة على سلبي المتوقعة المخاطر تؤثر المؤسسة ارباح	43	4,3256	,89232
N valide (liste)	43		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الاولويات من مؤسستك في الاستثمار يعد الاستراتيجية	43	3,9302	,91014
من المالية التنمية الى المؤسسة تسعى الاستثمار خلال	43	4,1163	1,07370
الى يحتاج الاستثمارية القرارات اتخاذ وشاملة مفصلة دراسة	43	4,4884	,85557
من يتطلب الرشيد الاستثماري القرار الدقيقه والدراسة الخبرة متخذة	43	4,3023	,88734
القرار اتخاذ عند المؤسسة تسعى لراس الحماية توفير الى الاستثماري	43	4,3488	,89665
مالها جودة على الاستثمارية القرارات تعتمد العامة الميزانية في الموجودة المعلومات	43	3,6744	1,44290
للمؤسسة			
N valide (liste)	43		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
تحقيق بمدى الاستثماري القرار يرتبط الارباح	43	3,8372	,97420
الارباح بقيمة الاستثمارية القرارات تتاثر المحققة	43	3,6512	1,41225
الارباح استثمار اعاده الى المؤسسة تلجا الموزعة غير	43	3,3488	,75226
القرار على المالية المعلومة جودة تؤثر الاستثماري	43	2,6047	,95468
الربح لتحقيق الاستثمارية القرارات تتخذ الاستثمار من المتوقع العائد على بناء	43	3,3256	1,06281

الملحق

N valide (liste)	43		
------------------	----	--	--

الملحق 10

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
R1	43	24,0930	4,44979
R2	43	24,8605	2,73932
N valide (liste)	43		

Corrélations

		R1	R2
R1	Corrélation de Pearson	1	,433**
	Sig. (bilatérale)		,004
	N	43	43
R2	Corrélation de Pearson	,433**	1
	Sig. (bilatérale)	,004	
	N	43	43

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

ONEWAY R1 R2 BY التعليمي_المؤهل
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

الملاحق

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
R1	Intergroupes	182,434	4	45,608	2,670	,047
	Intragroupes	649,194	38	17,084		
	Total	831,628	42			
R2	Intergroupes	65,154	4	16,288	2,476	,060
	Intragroupes	250,009	38	6,579		
	Total	315,163	42			

ONEWAY R1 R2 BY الوظيفة
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
R1	Intergroupes	320,195	5	64,039	4,633	,002
	Intragroupes	511,433	37	13,823		
	Total	831,628	42			
R2	Intergroupes	57,966	5	11,593	1,668	,167
	Intragroupes	257,197	37	6,951		
	Total	315,163	42			

ONEWAY R1 R2 BY الخبرة
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
R1	Intergroupes	109,096	4	27,274	1,434	,241
	Intragroupes	722,532	38	19,014		
	Total	831,628	42			
R2	Intergroupes	23,091	4	5,773	,751	,564
	Intragroupes	292,071	38	7,686		
	Total	315,163	42			

الملاحق

ONEWAY R1 R2 BY المؤسسة_مصالح
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
R1	Intergruppes	263,199	5	52,640	3,426	,012
	Intragruppes	568,429	37	15,363		
	Total	831,628	42			
R2	Intergruppes	103,984	5	20,797	3,644	,009
	Intragruppes	211,179	37	5,708		
	Total	315,163	42			